Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue ٢, 2024
ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار المجلد (١٤) العدد (٢) ٢٠٢٤

مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ذي قار

المجلد الرابع عشر، العدد الثاني ٢٠٢٤

ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار المجلد (١٤) العدد (٢) ٢٠٢٤

Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue ٢, 2024
ISSN:2707-5672

المواقف الإقليمية والدولية من ثورة ١٧ شباط ٢٠١١ في ليبيا

م.م . أحمد خضير حسين

المديرية العامة لتربية محافظة المثنى، المثنى، الرميثة، العراق

الملخص :

أن الثورة التي شهدتها الدولة الليبية في ١٧ شباط ٢٠١١ والتي كانت قائمة أساساً بين النظام الليبي والمواطنين ، لم تكن مصادفة ، بل كانت نتاج لمجموعة من العوامل المتراكمة فيما بينها ، هذه العوامل كانت أشبه بمتغيرات داخلية عملت بشكل متوازي مع متغيرات أخرى خارجية إقليمية ودولية ، كان لها الأثر الأكبر في تفجير الثورة الليبية ، ومع انطلاق الاحتجاجات ضد النظام الليبي ردت قوات الأمن على المظاهرات المناهضة لحكم معمر القذافي باستخدام القوة والعنف المسلح التي يرتقي البعض منها إلى مرتبة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ، ونتيجة ذلك كان سبباً في تدخل مجلس الأمن الدولي وتفعيل آليات العقوبات السلمية عبر إصدار القرار (١٩٧٠) وتفعيل آليات العقوبات العسكرية عبر إصدار قرار (١٩٧٣) ، الذي نص على المسؤولية في الحماية ، واستخدام كل التدابير اللازمة لحماية المدنيين في ليبيا ، وهذه الاحداث أدت إلى مزيد من التدخلات الإقليمية والدولية وذلك من خلال الإسهام في تقرير مصير الشعب الليبي بما يخدم مصالحها في البلاد ، وقد أدت هذه الأحداث في أنهاء نظام حكم معمر القذافي في ليبيا .

الكلمات المفتاحية : ليبيا، الثورة ، الاسباب ، إقليمية ، دولية .

معلومات البحث

تـــــاريخ القبول:١٩/٥/٢٠٢٤

الاتصال: م.م. أحمد خضير حسين ، bakeraaaa11@gmail.com

Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue ٢, 2024
ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار المجلد (١٤) العدد (٢) ٢٠٢٤

Egional and international positions on the revolution of February17, 2011, in Libya

Ahmed Khudhair Hussein

Directorate General of Education of Muthanna Province

Abstract

The revolution witnessed by the Libyan state on February 17, 2011, which was mainly between the Libyan regime and the citizens, was not a coincidence, but was the product of a set of factors accumulated among them, these factors were like internal variables that worked in parallel with other regional and international external variables, which had the greatest impact in the explosion of the Libyan revolution, and with the start of protests against the Libyan regime, the security forces responded to the demonstrations against the rule of Muammar Gaddafi using force. Armed violence, some of which rise to the rank of war crimes and crimes against humanity, and as a result was the reason for the intervention of the United Nations Security Council and the activation of peaceful sanctions mechanisms through the issuance of resolution (1970) and the activation of military sanctions mechanisms through the issuance of resolution (1973), which stipulated the responsibility to protect, and the use of all necessary measures to protect civilians in Libya, and these events led to more regional and international interventions by contributing to the self-determination of the Libyan people, including It serves its interests in the country, and these events led to the end of the regime of Muammar Gaddafi in Libya.

Keywords: Libya, revolution, causes, regional, international.

Article information
Accepted: ٢٠٢٤/٥/١٩
Corresponding author: Ahmed Khudhair Hussein, bakeraaaa11@gmail.com

المقدمة:

تعرضت بعض البلدان العربية في الوطن العربي إلى اندلاع الثورات والتي طالبت بالتغير فيما أصطلح على تسميته (ثورات الربيع العربي) ، وكان طبيعياً لنجاح الانتفاضة في تونس ومصر ، أن تتأثر ليبيا تلك الدولة الواقعة بين الدولتين بتداعيات الثورتين ، فأن ليبيا شأنها شأن العديد من البلدان العربية ودول شمال أفريقيا أن تتعرض لنوع من التغير الذي أحدث تحولاً كبيراَ في تاريخ ليبيا السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، والتي كانت خاضعة لحكم معمر القذافي لما يقارب ٤٢ عاماً سيطرت من خلالها القبلية على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم اغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، فضلاً عن انفراد معمر القذافي وأفراد قبيلته في أدارة دفة الحكم إلى جانب حصر جميع الامتيازات بشخصه وأفراد عائلته ، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، رغم محاولته أدخال إصلاحات اقتصادية وذلك من خلال أطلاقه إشارات العودة إلى النظام الاقتصادي الحر واعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الانسان ، إذ أن تلك الاصلاحات لم تمنح الليبيين حقوقهم المدنية والسياسية مما ولد شعوراً بعدم الرضا بطبيعة الاصلاحات الاقتصادية التي وعد بها والتي لم تجد الارضية المناسبة لتنفيذها .

حيث انطلقت مسيرة احتجاجية بمدينة بنغازي مطالبة برحيل النظام الليبي ، وبعد القمع العنيف والدموي للمتظاهرين وقعت الاشتباكات بين الجانبين أدت إلى خروج المدن تباعاً عن سلطة النظام ، ونتيجة ذلك قام مجلس الأمن الدولي باتخاذ القرار رقم (١٩٧٠) الذي أدان فيه انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال القمع التي تحدث في ليبيا ، فحظر توريد الأسلحة ومنع سفر رموز النظام وتجميد أرصدتهم ، ثم اصدر قرار رقم (١٩٧٣) الذي أكد على التدخل الدولي واستخدام كل التدابير اللازمة لحماية المدنيين في ليبيا ، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى سقوط نظام الحكم في ليبيا .

أن المرحلة التي تناولها البحث شهدت أحداثاً مهمة تستحق الدراسة ، إذ ساهمت تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال هذه المدة ، ففي الوقت الذي كانت ليبيا تعاني من الأوضاع المضطربة وبأمس الحاجة للعون والدعم الإقليمي والدولي ، فقد وجد التدخل الدولي الفرصة لتوسيع نفوذه السياسي والاقتصادي والعسكري في القارة ولاسيما في ليبيا ، إذ جاء اختيار مدة البحث في ١٧ شباط ٢٠١١ من أجل التعرف وتتبع أهم المراحل والتطور التاريخي والإلمام بكل الابعاد والجوانب المختلفة ، ومن هنا جاء الاختيار لمحاولة فهم وتحليل أسباب قيام الثورة الليبية ، والأدوار المختلفة التي أدتها كل من الدول الإقليمية والدولية خلالها ، وطبيعة التدخل الدولي الانساني ونتائجه في البلاد ، تم الاعتماد على المنهج التاريخي لوصف طبيعة الدراسة من خلال مختلف الحقبة التاريخية ، فضلاً عن اعتماد المنهج التحليلي في رصد تلك الأحداث وما آلت اليه من مشكلات في البلاد .

تناولت هذه الدراسة مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة , خصص المبحث الأول مدخل تاريخي عن الثورة الليبية في ١٧ شباط ٢٠١١ , حيث استعرض الأسباب الكامنة التي تقف وراءها وسياقها التاريخي والاجتماعي والسياسي والتي أدت إلى اندلاعها وتطورها ، بينما المبحث الثاني سلط الضوء على المواقف الإقليمية والدولية من الثورة الليبية التي تدرجت من التنديد بأعمال

النظام الليبي والاعتراف بالمطالب المشروعة للشعب الليبي حتى سقوط الشرعية عن النظام والدعوة إلى تنحيه وتفعيل آليات العقوبة ضده عبر اصدار القرارين من قيل مجلس الأمن الدوالي (١٩٧٠ و ١٩٧٣).

المبحث الاول : لمحة عن الثورة الليبية ١٧ شباط ٢٠١١ (الاسباب والتطورات) :

اولاً : أسباب قيام الثورة الليبية ١٧ شباط ٢٠١١ :

إن ما حصل من تغيرات في الأنظمة السياسية في كل من تونس ومصر والذي كانت نتائجه سقوط نظامين استمرا سنين طويلة في الحكم ، فقد انعكس هذا التغير على الكثير من الدول العربية ، إذ كانت ليبيا من الدول العربية التي اجتاحتها رياح التغير والتي احدثت فيها تحولاً في تاريخها السياسي( ) ، إذ تأثر الشباب الليبي بهذه الأحداث التي اجتاحت كل من تونس ومصر ، مما أعطى الليبيين حافزاً من أجل الضغط أكثر للإطاحة بنظام معمر القذافي( )، الذي كان نظاماً شمولياً يتسم بالقمع الفكري وغياب الحريات العامة ، وإن الأحداث في ليبيا انطلقت نتيجة لعدة أسباب منها( ) :

أ– الاسباب السياسية :

إن هناك عدة أسباب سياسية أدت إلى الإطاحة بنظام معمر القذافي في ليبيا منها ، تأكل الأسس الشرعية للنظام الليبي والتي تمثلت في أربع ركائز أساس وهي: الثورة القومية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وشرعية الكرامة والهوية الوطنية، واخيراً شرعية القيمة الرمزية لمعمر القذافي بوصفه مناضلاً ضد الامبريالية الدولية ، إذ أكد مراراً أنه يمثل امتداد للثورة الناصرية المصرية، مما كان لهذا الأمر انعكاسات سلبية على توجهات السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لليبيا( )، فضلاً عن الاستبداد بالحكم والسيطرة على أدارة شؤون البلاد بعيداً عن أرادة الشعب، إذ أعلن معمر القذافي في خطابه أنه هو حاكم ليبيا الوحيد( ).

استطاع معمر القذافي أن يحافظ على سلطته لمدة طويلة عن طريق سياسة فرق تسد، والتبشير بمجموعة من الأفكار التي ضمنها في كتابه "الكتاب الأخضر"( )، وما عرف بالنظرية العالمية الثالثة والتي كانت أفكاراً شديدة العمومية واستمدها من الايديولوجيات المختلفة (عربية، وإسلامية، واشتراكية) وكذلك من القيم الأساس للثقافة الليبية، ومن أمثلتها (شركاء لا أجراء) ، (البيت لساكنه)، (الأرض ليست ملكا لأحد)، والتي استطاع أن يؤطرها في مجموعة مؤسسات ممثلة في لجان ومؤتمرات شعبية مما أضفت قدراً من الشرعية المؤسسية وقدرة على الضبط والسيطرة( )، إلا أن نظام معمر القذافي فشل في أقناع الشعب الليبي بالمشاركة في تطبيق هذه النظرية والأفكار كونها أفكار ابتعدت عن الديمقراطية الحقيقية، وأن المؤسسات التي انشأها لم تكن سوى مؤسسات شكلية فقط تفتقد إلى السلطة( ) ، وكذلك أنشاء تنظيم اللجان الثورية وهي مجموعة من الشباب المتحمسين الذين أعلنوا ايمانهم بأفكار ومعتقدات معمر القذافي واطروحاته في الكتاب الأخضر( )، إذ كان دور تلك اللجان هو قمع اي معارضة سياسية ضد النظام عن طريق إتباع أساليب الرعب والتضييق على الحريات والمحاكمة خارج القانون بإجراءات استثنائية مثل المحاكم الثورية، ومحكمة الشعب سيئة السمعة، ووصلت حملات اغتيال المعارضين الليبيين إلى الاشخاص الذين يعيشون في الخارج، مما كان سبباً مهماً في أن تتخذ المعارضة أشكالاً عديدة من التنظيم وتأسيس حركات وتنظيمات ليبية في الخارج تعارض النظام وترفض الظلم( ).

إذ بتولي القذافي للحكم عام ١٩٦٩ عمد إلى تهميش دور القبيلة ألا أن العامل القبلي كان يظهر في سلوكياته، مما أدى إلى تحالفه مع ثلاث قبائل ما بين المدة (١٩٧٥ – ١٩٩٣) هي القذاذفة وورفلة والمقارحة، وادخلها في نظامه السياسي عن طريق تجنيد الضباط من أبناء تلك القبائل، بالمقابل استعمل القمع وفرض العديد من العقوبات على القبائل التي عارضت النظام، وهو ما حصل في مدينة بني وليد عندما قام أفرادها بالانقلاب ضده عام ١٩٩٦، وطلب معمر القذافي من زعماءهم تسليم الجناة وأن يدينوا تلك المؤامرة، ألا أنهم رفضوا ذلك مما أضطر إلى اعدام الجناة ، فأدى هذا الفعل إلى خلق حالة من التوتر بين القبيلة والنظام، ففرض النظام العقوبات على افراد القبيلة وتم سحق المدينة بوحشية وحرم المدينة من الخدمات الحكومية وتم تصفية أبناء القبيلة من مؤسسات الجيش ونفى البعض منهم، مما خلق حالة من الكراهية والسخط لدى هذه القبائل ضد النظام( )، وقام ايضاً بالصراع المناطقي الداخلي حيث بدأ التنافس الكبير بين الشرق والغرب الليبي، إذ ساند الشرق الليبي وخصوصاً مدينة بنغازي معمر القذافي في الإطاحة بالنظام الملكي، لكنها فيما بعد أصبحت مركزاً للتمرد ومصدراً للانقلابات ضده بسبب سياسته القمعية والاقصائية( ) . ٢ ١

تعرض الشباب الليبي إلى خيبة الأمل بعد وعود سيف الإسلام القذافي( ) لهم بالإصلاح وتوفير فرص الّعمل وتحقيق أحلامهم، إذ اطلق عام ٢٠٠٥ برنامج "ليبيا الغد" وقال عنه: إنه برنامج إصلاحي سيعتمد على الشباب ووعدهم في تذليل الصعوبات وتوفير فرص العمل، ألا أن البرنامج تم الغاؤه واعتزل سيف الاسلام العمل السياسي عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى نقمة الشباب الليبي على نظام القذافي ، كذلك الفساد السياسي حيث سيطرت فئة صغيرة على مقدرات وثروات البلاد ، كما أن تصرفات أبناء معمر القذافي مستفزة ومتهورة، وكان للصحافة الغربية الدور الكبير في نشر تلك المعلومات والفضائح والأخبار عن عائلة معمر القذافي على الرأي العام، مما أسهم في توسيع الفجوة بين المطلعين على تلك الأخبار وبين ما يطرحه معمر القذافي من شعارات المساواة والثروة في يد الشعب، مما أدى إلى زيادة غضب الجماهير الليبية ولا سيما الشباب على النظام وحاشيته وأتهم بالفساد، وصنفت ليبيا حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية بين الدول الأكثر فساداً، فكان ترتيبها عام ٢٠١٠ في المرتبة (١٤٦) من بين (١٧٨) دولة( ). ٤ ١

وعدم وجود دستور لليبيا ينظم العمل السياسي، وغياب الديمقراطية وعدم السماح بتكوين أحزاب سياسية أو نقابات ، وطوال مدة حكم معمر القذافي كانت الساحة السياسية الليبية تعاني من فراغ دستوري وقانوني وتشريعي وسياسي حقيقي ، فالنظام السياسي الليبي لم يكن نظاماً مؤسسياً وإنما كان تقريباً لانظام( ). ٥ ١

إن السياسة الخارجية التي اتبعها النظام الليبي وحروبه الطويلة واستنزاف الموارد المالية، والأزمة التي دخلها في حادثة "لوكربي"( ) وتأثيراتها السياسية والمالية قد أنعكست في الحصار وأزمات سياسية واقتصادية عاشتها البلاد وأثرت على المجتمع الليبي، وايضاً اعتراف النظام الليبي بوجود أسلحة دمار شامل وتسليمه للغرب أضعف موقفه على الصعيد الخارجي وكسر هيبته أمام شعبه( ). ٧ ١

ب- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :

كان للعامل الاقتصادي الدور الأكبر في الأحداث الليبية ، إذ قام معمر القذافي بشراء الاسلحة وتكديس الثروات المالية في الغرب مستفيداً من الحصار الذي فرض على ليبيا لعقود طويلة واستطاع النظام خلالها تبرير إخفاقه بذلك الحصار ، كما أن

الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام ٢٠٠٣ للمشاركة في مشروعات البنية التحتية والتي قدر تكلفتها حوالي (١٥٠) مليار دولار ، ولم يحمل ذلك تغيراً كثيراً في معادلة السلطة والثروة والفساد ، بل زاد الأمر في تفاقم الوضع وحمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية[١]، وعلى الرغم من امتلاك ليبيا ثروات نفطية وارتفاع معدلات الناتج المحلي والتي وصلت عام ٢٠٠٩ الى (٦٣,٠٣) مليار دولار، ألا أن نسبة البطالة في ليبيا بين الشباب للفئة العمرية (١٥-٢٤) عاماً وصلت الى (٤٨,٢٣%) ، إلى جانب تدني الأجور وعدم توفر الوظائف للخريجين وعدم اعتماد سلم رواتب يتناسب مع الظروف المعيشية الصعبة للمواطن الليبي[١٩].

أما الأسباب الاجتماعية فقد كرس معمر القذافي البناء الطبقي في المجتمع الليبي، فأوجد ثلاث طبقات الأولى : هي الطبقة المتسلطة وتشمل الطبقة الحاكمة والمقربين منها، وتمتاز بأنها غير خاضعة للقانون وتتفوق على باقي الطبقات من حيث الثروة والسلطة ، والطبقة الثانية: طبقة التجار والمستقلين عن النظام، وحاربتها الطبقة الحاكمة وصادرت أموالها في الثمانينات من القرن الماضي وتم في التسعينات اعطاءها بعض من الحقوق مع اخضاعها للرقابة من قبل اعوان النظام ، وأما الطبقة الثالثة، فهي الطبقة العاملة والتي لا تملك لا ثروة ولا سلطة، ومن ثم فإن الطبقية كانت سبباً من أسباب الأحداث في ليبيا نظراً للتهميش الذي تعرض له غالبية الشعب ومصادرة حقوقه[٢٠].

ويمكن القول أن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا طوال مدة حكم معمر القذافي بما يزيد عن أربعة قرون خلفت رواسبها المريرة في المجتمع الليبي، مما دفع بالليبيين للقيام بالعديد من المحاولات للتغيير أو الاصلاح ألا أن نتيجة تلك المحاولات هي القمع والسجن أو الاعدام، إلى أن استمر الوضع بالتفاقم ونهض الشعب الليبي بتاريخ ١٧ شباط ٢٠١١ مطالباً بالتغيير.

ثانياً _ قيام الثورة الليبية وتطورها :

إن السبب المباشر لخروج الليبيين في احتجاجات ضد النظام السياسي، كان يتمثل في الاحتجاج الذي انطلق في ١٧ شباط ٢٠١١ ، والذي يتعلق بضحايا سجن أبو سليم الذي يقع في طرابلس، وهو السجن الذي شهد تصفية أكثر من (١٢٠٠) شخص عام ١٩٩٦، لمجرد مطالبتهم بحقوق أساسية من حقوق السجناء وحقوق المحاكمة العادلة التي تقضى بتنفيذ قرارات المحاكم التي تنص بالإفراج عن معظمهم، اذ تم تصفية السجناء بفتح النار عليهم من قوات الأمن[١]، وطالب أهالي الضحايا بالكشف عن مصير أبناءهم من السجناء، إذ قام بإبلاغ أهالي الضحايا بوفاة أبنائهم، مما دفع بالأهالي إلى تصعيد وقفاتهم الاحتجاجية وطالبوا بالكشف عن أسباب الوفاة بفتح تحقيق في الموضوع ومعرفة حقيقة ما جرى في سجن أبو سليم، وقام فتحي تريل وهو محامي عن أسر الضحايا الذين قضوا في سجن أبو سليم بإطلاق اعلان على موقع الانترنيت دعا فيه الليبيين إلى التظاهر، ومطالبة النظام بكشف حقيقة ما حدث في سجن أبو سليم والمطالبة كذلك بالحريات، مما دفع بالسلطات إلى اعتقاله[٣]، وسبب اعتقال المحامي غضباً جماهيرياً فتجمعت الجماهير قرب مبنى الأمن الداخلي في مدينة بنغازي مطالبة بإطلاق سراح المحامي الموقوف داخل المبنى، وعلى الرغم من إطلاق سراحه إلا أن الوضع في بنغازي لم يهدأ وانما على العكس من ذلك فقد توجه الشباب الغاضب إلى وسط ميدان مدينة بنغازي وانفجروا في هتافات لم تسمع من قبل[٣]، والذي سرعان ما تحول من طابعه السلمي إلى المسلح بعدما قامت القوات الليبية العسكرية بمواجهة التظاهرات التي انطلقت في عدد من المدن الليبية مطالبة

بالإصلاح السياسي بالقوة، الأمر الذي أدى إلى إعلان الثورة المسلحة ضد نظام معمر القذافي التي على اثرها سقطت عدد من المدن الليبية بيد من اطلقوا على أنفسهم الثوار الليبيين أو المعارضة الليبية ضد معمر القذافي(٤).

بالتالي اندلعت المواجهات المسلحة في ٢٢ شباط ٢٠١١، وسيطرت المعارضة على عدد من المدن الليبية لا سيما في الشرق الليبي الذي شهد انطلاقة الثورة الليبية، ومن مدينة بنغازي تحديداً كبرى المدن بعد العاصمة طرابلس(٥)، بررت المعارضة حملها السلاح ضد نظام معمر القذافي بسبب لجوء الأخير إلى استعمال القوة المفرطة بحق التظاهرات السلمية التي خرجت للمطالبة بالإصلاح، بالتالي لم يكن أمامهم إلا حمل السلاح ضد معمر القذافي الذي سقطت شرعيته ما أن لجأ إلى استخدام القوة ضد الشعب وفقاً لوجهة نظرهم ، وأعلنت عدد من القبائل انضمامها للثورة وحملها السلاح، فيما أعلن عدد من مسؤولي الدولة انشقاقهم عن النظام والانضمام إلى صفوف الثورة أبرزهم وزير العدل مصطفى عبد الجليل ومندوب ليبيا لدى منظمة الأمم المتحدة عبد الرحمن شلقم وقائد الجيش عبد الفتاح يونس(٦ ٢).

إذ أعلن الثوار عن تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الليبي في ٢٧ شباط ٢٠١١ ليكون الواجهة السياسية للثورة والممثل الشرعي للشعب الليبي وفق ما أعلنوا بعد سقوط شرعية معمر القذافي(٢)، وأمام تسارع الأحداث على الأرض استطاعت القوات الليبية أخذ زمام المبادرة وبدأت باسترجاع المدن التي سقطت بيد المعارضة المسلحة، ولم يتبق أمامها إلا معقل المعارضة مدينة بنغازي شرق ليبيا التي انطلقت منه شرارة ما أطلق عليها المعارضين (الثورة الليبية)، عندها أخذت الأصوات تتعالى بضرورة التدخل لوقف زحف قوات القذافي كما أسموها خوفا من ارتكاب مجزرة بحق المدنيين الليبيين العزل من قبل هذه القوات( )، وأمام التمسك بالمواقف هذا من قبل الطرفين وتعنتهم بعدم التنازل عن أي من مطالبهم سواء معمر القذافي أو المعارضة ، إذ تمسكت هذه الأخيرة بمطلب الرحيل النهائي لمعمر للقذافي وعائلته عن الحكم ، وبالتالي وصل الطرفين إلى طريق مسدود ولا حل أمامهم إلا الحل العسكري(٩ ٢).

ونتيجة ذلك أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه إزاء ما أسماها انتهاكات حقوق الأنسان التي تمارسها السلطات الليبية بحق المدنيين العزل وأدان استخدام القوة، إذ عد ما يجري أنه قد يرتقي إلى جرائم حرب ترتكب ضد الإنسانية في ليبيا من قبل القوات الليبية بقيادة معمر القذافي وطالب بوقف سياسة القوة فوراً والعمل على تلبية مطالب الشعب الليبي المشروعة، والتحلي بأقصى درجات الصبر وضبط النفس والحفاظ على أرواح الناس، وتسهيل مهمة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المنكوبة والمحاصرة( ) ، الأمر الذي أكدت عليه الأمم المتحدة في دعوتها للحكومة الليبيةّ، إذ دعتها على ضرورة احترام حرية التعبير عن الرأي، وعدم مواجهة المعارضين بالقوة العسكرية(٣)، وأمام تصاعد هذه الدعوات فضلاً عن نداءات المعارضة الليبية تجاه المجتمع الدولي الذي دعته إلى التدخل لإنهاء المجازر التي ترتكبها القوات الليبية بحق المدنيين، كما دعا المجلس الوطني الانتقالي إلى تطبيق الحظر الجوي فوق ليبيا من أجل منع طيران معمر القذافي الحربي من قصف المناطق الآمنة ومن أجل منع الإبادة التي تنتظرها مدينة بنغازي المحاصرة التي تنوي القوات الليبية اقتحامها باعتبارها المدينة التي انطلقت منها الثورة( )، فقد سارع مجلس الأمن إلى إدانة ما يجري في ليبيا عبر القرار (١٩٧٠) والعمل على إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية( )، فقد قرر مجلس الأمن حظر الأسلحة إلى ليبيا كما جاء في الفقرةّ (٩) من القرار (١٩٧٠) وحض جميع الدول على الالتزام بهذا القرار، كما قرر مجلس الأمن عبر الفقرة (١٧) تجميد الأموال الليبية وأصولها المالية، ومواردها الاقتصادية الموجودة

في أراضيها والتي يملكها عدد من المسؤولين الليبيين الذين حظرهم المجلس من السفر، وتضمن (١٦) شخصية أبرزهم معمر القذافي وعدد من أبنائه، ومدير الاستخبارات عبد الله السنوسي، ووزير الدفاع أبو بكر يونس، ورئيس الأمن الشخصي للقذافي الدبري عبد القادر يوسف ، بالتالي مثل القرار (١٩٧٠) خطوة ضاغطة من قبل مجلس الأمن تجاه ليبيا بإقراره عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليها وذلك من أجل ثني السلطات الليبية عن اللجوء لاستخدام القوة المفرطة بحق المدنيين العزل( ).

بعد ذلك اصدر مجلس الأمن القرار (١٩٧٣) في ١٧ آذار ٢٠١١ الذي عبر فيه عن استيائه من عدم امتثال السلطات الليبية لما جاء في القرار (١٩٧٠)، إذ طالب عبر الفقرة (١) من القرار بالوقف الفوري لأطلاق النار والإنهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين والاعتداءات المرتكبة بحقهم، وأمام المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس وبناءً على دعوة جامعة الدول العربية تقرر في الفقرة (٦) من القرار (١٩٧٣) فرض حظر جوي على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة في حماية المدنيين ، استثنت من ذلك الرحلات الجوية ذات الغرض الإنساني أو تلك التي تروم إيصال المساعدات الإنسانية للمناطق المنكوبة من جراء القتال الدائر في ليبيا( )، شكل هذا القرار انعطافه محوْرية في مسار الأحداث فوق الأرض الليبية ، فقد تدخل حلف الناتو من أجل التدخل في ليبيا تطبيقاً للحظر الذي نص عليه القرار (١٩٧٣) والذي عن طريقه خول مجلس الأمن الأعضاء كافة لاتخاذ ما يلزم من أجل تنفيذ القرار، الذي امتنع من التصويت عليه خمسة من أعضاء مجلس الأمن الدولي وهم عضوين دائمين روسيا الاتحادية والصين وثلاثة أعضاء غير دائمين وهم البرازيل وألمانيا والهند( ).

بعد ذلك اخذت الدول على عاتقها تطبيق القرار (١٩٧٣)، إذ بدأت الغارات الجوية على ليبيا من قبل فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في ١٩ آذار ٢٠١١، ذلك من أجل تقيد القوة الجوية الليبية ولمنعها من قصف المدن الأهلة بالسكان، فضلاً عن فك الطوق العسكري الذي ضربته القوات الليبية حول مدينة بنغازي من أجل استعادة السيطرة عليها بعد أن سيطرت عليها قوات المعارضة منذ بداية الاحتجاجات ، بالتالي ساعد الحظر على إيقاف القوات العسكرية الليبية المتجهة نحو مدينة بنغازي، التي كانت أخر معاقل المعارضة الليبية بعد أن استطاعت الحكومة الليبية استرجاع كل المناطق التي سقطت بيد المعارضين( )، ركز القصف في البداية على[٧]الدفاعات الجوية الليبية ومنظومة الاتصالات من أجل قطع خطوط الاتصال بين القوات الليبية والعمل على إعاقة تقدمها( ).

هكذا تسلم حلف الناتو في ٢٣ آذار ٢٠١١ قيادة العمليات العسكرية الجوية فوق الأراضي الليبية لتطبيق قرار مجلس الأمن (١٩٧٣) ، مطلقاً العمليات العسكرية الجوية والبحرية تحت مسمى فجر الأوديسة لحماية المدنيين الليبيين من قصف قوات معمر القذافي( )، استنكرت ليبيا على لسان أمين[٩] اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ووزير الخارجية محمد كوسه في رسالة وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة قائلة أن ما تتعرض له هو عنوان خارجي غير مبرر تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، والذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين على عكس ما جاء في مضمون القرار (١٩٧٣) وما ادعته الدول الغربية من أن تدخلها جاء لاعتبارات إنسانية ، وفي هذه الأثناء طالب المجلس الوطني الانتقالي بزيادة معدل الضربات الجوية ضد قوات معمر القذافي وذلك من أجل تسهيل مهمة تقدم قوات المعارضة نحو العاصمة الليبية طرابلس في سبيل أنهاء حكم معمر القذافي هدف المعارضة الرئيس( ).

كان للحصار الجوي والبحري الذي فرضه حلف الناتو على ليبيا، دور فاعل في تغيير بوصلة الأحداث على الأرض لصالح قوات المعارضة التي تحظى بدعم دولي واسع على حساب القوات الليبية، التي بدأت تخسر مواقعها المتقدمة ، فضلاً عن سقوط العديد من المدن بيد المعارضة بحكم تعرضها لضربات جوية متوالية من قبل حلف الناتو أفقدتها قوتها وقدرتها على الحركة( ) ، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى شن قوات المعارضة هجومها على العاصمة طرابلس مركز سلطة معمر القذافي وقوته مدعومة بالطيران الحربي للناتو الذي أمن لها الغطاء الجوي واستطاعت السيطرة على ذلك في ٢٢ أب ٢٠١١ بعد انسحاب القذافي إلى مسقط رأسه مدينة سرت( )، وبعد مرور قرابة شهرين على[٢] سقوط العاصمة طرابلس بيد قوات[٤] المعارضة، أعلن في ٢٠ تشرين الاول ٢٠١١ إلقاء القبض على معمر القذافي بعد قصف رتله الخارج من مدينة سرت من قبل طيران حلف الناتو ، كما تم في ٢٣ تشرين الاول ٢٠١١ انتهاء ما اطلق عليها عملية تحرير ليبيا من قبل قوات المعارضة الليبية، وأعلنت الأمم المتحدة على اثرها انتهاء مدة سريان القرار (١٩٧٣) في ٣١ تشرين الاول ٢٠١١، بعد تحقق الهدف المنشود إلا وهو سقوط القذافي ومقتله على يد قوات المعارضة وانتصار الثورة الليبية وفقاً لما تراه المعارضة ، طاوية بذلك صفحة ٤٢ عاماً قضتها ليبيا تحت حكم القذافي( ). [٣] [٤]

المبحث الثاني : المواقف الإقليمية والدولية من الثورة الليبية

اولاً : المواقف الإقليمية من الثورة الليبية :

اختلفت مواقف الأطراف الإقليمية في ليبيا، وهذا راجع إلى طبيعة ومصلحة كل طرف من هذا الدور ، بناءً على ذلك سوف نبحث عبر هذا المطلب مواقف ثلاثة اطراف وهي الموقف التركي والموقف الإيراني والموقف الافريقي:

أ- الموقف التركي :

تميز موقف تركيا بالتقلب وعدم الثبات ، وقفت في بداية الأحداث إلى جانب النظام الليبي ، وذلك بسبب العلاقات السياسية والمصالح الاقتصادية التي تربط بين البلدين ، إذ كان حجم الاستثمار التركي في ليبيا حوالي (١٥) مليار دولار، وتتواجد على الأراضي الليبية (٢٠٠) شركة تركية عاملة في مختلف أنحاء ليبيا، كذلك يتواجد حوالي (٢٥) الف تركي يعملون في ليبيا، فضلاً عن ذلك حصول تركيا على حقوق تنفيذ استثمارية تتضمن خطط لتطوير البنى التحتية الليبية التي بلغت قيمتها (٣٥) مليار يورو ، لذلك كانت تركيا تخشى فيما إذ سقط معمر القذافي من خسارة هذه السوق الاقتصادية بالنسبة لها( )[٤]، وفسرت الأحداث في ليبيا على أنها مطالب مشروعة للشعب ، وكذلك وصفت الوضع في ليبيا بأنه عملية تحول سياسي بمطالب مشروعة ، وقد أشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان إلى أن تركيا لن تتدخل في شؤون ليبيا الداخلية إذ قال "إن تقرير مصيرهم يقع على عاتق شعب ليبيا"( ) . [٥] [٤]

ثم تطور موقف تركيا حيال ليبيا حيث كان نابع من مسألة التنافس مع القوى الأخرى التي تهدف إلى الدخول للميدان الليبي بحكم ما يمثله من أهمية على كل الأصعدة، لا سيما مع فرنسا الدولة التي أعلنت من أول لحظة دعمها للثورة الليبية ووقوفها إلى جانبها، مما أثار مخاوف تركيا على مصالحها من أن تهدد فيما أذا سقط معمر القذافي( )، بناءً على ذلك أعلنت تركيا حينها ما اسمته خارطة طريق لحل الوضع في ليبيا تضمنت ثلاثة مقترحات وهي كالاتي: وقف فوري لأطلاق النار ، وانسحاب القوات

العسكرية من المدن ، وتأسيس مناطق آمنة توفر المساعدات للمدنيين العزل ،إلا إن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها تركيا لم تنجح(٧ ٤).

لم يستمر الموقف التركي إزاء ليبيا على هذا الحال، إذ تبدل بعدما تبين لها، أن معمر القذافي موقفه ضعيف في الاستمرار بحكم ليبيا، لا سيما بعد صدور قرار مجلس الأمن (١٩٧٣) وتسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية فيما بعد ما شجع تركيا على المضي قدماً في تأييد الثورة الليبية على اعتبار أنها عضو في الحلف، كما بررت موقفها هذا بعدما رأت حجم التأييد الكبير من قبل جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، فضلاً عن تأييد العديد من الدول للتغيير في ليبيا، وأضاف أردوغان أن تركيا لا يمكن أن تتجاهل بالمطلق مطالب الشعب الليبي المتمثلة بنيل الحرية وحقوق الأنسان وقيام الديمقراطية، كما دعا معمر القذافي إلى ضرورة الاستجابة لمطالب شعبه المطالب بالتغيير(٨).

وفي اطار دعمها للجهود الدولية لتطبيق الحظر الجوي فوق ليبيا ، أعلنت تركيا وضمن سياق الحملة التي يقودها حلف الناتو في ليبيا أنها قدمت (٤) فرقاطات وسفينة للدعم اللوجستي وغواصة وفريق من القوات الخاصة، و(٦) طائرات مقاتلة من طراز اف (١٦) صهريجية ، فضلاً إلى مشاركة (٢٠) فرداً من مقر قيادة عنصر العمليات الخاصة التابعة للناتو( )، وعلى الصعيد الإنساني قدمت تركيا مجموعة من المساعدات الإنسانية للشعب الليبي ، ولتسهيل مهمة وصول هذه المساعدات أعلنت تركيا عن أدارتها المرفئ ومطار مدينة بنغازي الليبية بالتنسيق مع حلف الناتو، وعبرت تركيا عن ترحيبها بما أسمته تحرير ليبيا الذي اعلنه المجلس الوطني الانتقالي في ٢٣ تشرين الأول٢٠١١ ، ويحدوها الأمل في أن يقود المجلس الانتقالي عملية الانتقال السياسي في ليبيا بعد معمر القذافي، وقيادة البلد نحو بناء نظام ديمقراطي يضم كافة أبناء الشعب الليبي دون استثناء( ).

يمكن القول أن الأحداث التي جرت في ليبيا من خلال المطالبة بالتغير والاصلاحات قد تحولت إلى مواجهات مسلحة وانتشار الميليشيات وانقسام ليبيا إلى حكومتين ، فكان لتركيا دوراً في تلك الأحداث نظراً للمصالح والاستثمارات التي تربطها مع ليبيا قبل سقوط معمر القذافي ، وكذلك الاهداف السياسية والمصالح الاقتصادية والعسكرية التي وضعتها تركيا في سياستها الخارجية تجاه ليبيا .

ب – الموقف الإيراني :

كانت إيران تنظر إلى ثورات الربيع العربي عموماً على أنها بداية صحوة إسلامية وثورات ضد الأنظمة الدكتاتورية الموالية للغرب ، غير أنها لم ترحب بتدخل الدول الغربية في ليبيا لأنها أدركت أن هذا التدخل تسعى عبره الولايات المتحدة الأمريكية إلى بسط نفوذها في ليبيا ، كذلك تخشى ايران من أنها قد تستهدف مستقبلاً من قبل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بحكم تضارب المصالح بينهما في العديد من الملفات في منطقة الشرق الأوسط ، لذلك عبرت عن رفضها لمسألة التدخل الخارجي في ليبيا(١ ٥).

كانت العلاقات الليبية – الإيرانية في عهد معمر القذافي إيجابية لاسيما منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، إذ أعلنت ليبيا حينها مناصرتها ودعمها للثورة الإيرانية التي قام بها الإمام الخميني(٥) ، بررت ليبيا موقفها هذا من أنها مع كل دولة تعلن وقوفها ضد الكيان الصهيونية (إسرائيل) ومناصرتها للقضية الفلسطينية ، فضلاً عن وقوفها معها أبان الحرب العراقية الإيرانية التي

استمرت (٨) سنوات، وتشاركهما العداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية كلها عوامل أسهمت في تمتين العلاقة بين الجانبين الليبي – الإيراني(٣ ٥).

بعد قيام الثورة الليبية في ١٧ شباط ٢٠١١ ، وبالرغم مما اتسمت به العلاقات بين إيران وليبيا من تطور وتوسع في العلاقات السياسية والاقتصادية لكن حقيقة الموقف الايراني من الأحداث واستجابته السريعة للمتغيرات التي شهدتها ليبيا عكست هشاشة وضعف العلاقات مع نظام معمر القذافي ، وأن تلك العلاقات كانت شكلية أكثر منها عملية ومصلحية أكثر منها مبدئية ، فقد وقفت ايران إلى جانب الثورة الليبية منذ بداية انطلاقها، ورحبت بسقوط نظام معمر القذافي الذي وصفته بـ"الدكتاتورية السوداء"، وأدانت التدخل الغربي العسكري في الشأن الليبي واصفة اياه بالاحتلال، وجاء الموقف الإيراني هذا من خلال التصريحات التي ادلها بها المسؤولون الإيرانيون( ) ابتداء من علي خامنئي المرشدْ الأعلى للثورة الايرانية ومحمود احْمدي نجاد الرئيس الإيراني وغيرهم والذين اعربوا عن استعداد ايران لتقديم الدعم والمساعدة للشعب الليبي( )، وصوتت إيران لصالح نقل مقعْد ليبيا في الامم المتحدة إلى المجلس الوطني الانتقالي ودعم مطالب الشعب الليبي بالمساعدة في استعادة الأمن والاستقرار وإنشاء مؤسسات قانونية لإعادة بناء البلاد في أسرع وقت ممكن، وقال رامين مهمان برست المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية: إن قرار تمثيل المجلس الوطني الانتقالي ممثلاً سياسياً للبلد قد تم احترامه من قبل جمهورية إيران الإسلامية وتم التصويت لهذا، وإن إيران تهنئ الشعب الليبي بهذا النصر، وتأمل في المجلس الوطني أن يكون قادراً على قيادة البلد نحو الوحدة الوطنية والتضامن ودعم الشعب( ) ، من جانب أخر رحب رئيس مَجلس الشورى الاسلامي الإيراني علىْ لاريجاني بسقوط معمر القذافي وبانتصار الشعب الليبي بتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على نقل مقعد ليبيا لدى المنظمة الدولية الى المجلس الوطني الانتقالي من خلال رسالة بعث بها علي لاريجاني الى المجلس الانتقالي معرباً عن استعداد إيران بتقديم الدعم والمساعدة للشعب الليبي المسلم متمنياً له الاستقرار والازدهار(٧ ٥).

يمكن القول أن الموقف الإيراني هذا المؤيد لسقوط معمر القذافي يرجع إلى خشية ايران من أن تناصبها العداء السلطة الجديدة الحاكمة في ليبيا، حتى لا تتخذ موقفاً سلبياً تجاه إيران بوصفها كانت ضد تدخل الدول الغربية الداعمة للتغير في ليبيا .

ج- الموقف الأفريقي :

تصدر الاتحاد الأفريقي موقف القارة الأفريقية حيال ليبيا ورؤية دول القارة حول الحرب التي حصلت بين معمر القذافي من جهة، والمعارضة الليبية المدعومة خارجياً من جهة أخرى، فقد كان الموقف الإفريقي منذ بداية الثورة الليبية متحفظاً ورافضاً لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا ، لذلك أكد الاتحاد الأفريقي بأن الحل السياسي وحده القادر على تحقيق تطلعات الشعب الليبي المشروعة ويكفل وحدة البلاد وضمان عدم دخولها في فوضى عارمة، كما وجه دعوة إلى الأطراف الليبية المختلفة للجلوس إلى طاولة الحوار، والاحتكام للحل السياسي ووضع مصلحة البلد العليا فوق كل اعتبار(٨).

كما عمل الاتحاد الأفريقي على وضع خارطة طريق وفقاً لرؤيته الهادفة إلى إيجاد حل سياسي للوضع في ليبيا، تتضمن موافقة معمر القذافي على هذه الخارطة وعدم مشاركته في المفاوضات، إذ دعا الاتحاد إلى وقف اطلاق النار، ورفع الحصار المفروض على المدن وأنهاء كافة الاعتداءات التي تقع على المدنيين العزل، واطلاق سراح جميع الذين اعتقلوا لأسباب سياسية من قبل السلطات الليبية بعد ١٧ شباط ٢٠١١، والعمل على تسهيل مهمة وصول المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين من

جراء الحرب الدائرة في ليبيا( )، بعد أن يتم وقف اطلاق النار يُتم العمل على مدة انتقالية يتفق عليها جميع الفرقاء الليبيين تهدف إلى إقامة انتخابات ديمقراطية ، وتمكن من إقامة نظام سياسي ديمقراطي عادل يكفل حقوق كافة أفراد الشعب الليبي، تتم هذه العملية بناء على ميثاق دستوري يحدد مهام المدة الانتقالية، ليتم العمل فيما بعد على وضع دستور دائم للبلاد، وتحقيق المصالحة الوطنية وأنهاء الخلافات السياسية( ) ، طرح الاتحاد الأفريقي هذه الخارطة على معمر القذافي من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، وقد شكل لجنة مؤلفة من خمس دول أفريقية هي (جنوب أفريقيا، موريتانيا، مالي، الكونغو، أوغندا) تأخذ على عاتقها الذهاب إلى ليبيا في ١ أذار ٢٠١١ من اجل استطلاع المواقف الليبية حول خارطة الاتحاد الأفريقي( ).

في حين حظيت مبادرة الاتحاد الأفريقي بالتأييد من قبل العديد من الدول الأفريقية ومنها الجزائر حيث أكدت وزارة الخارجية الجزائرية ضم صوتها إلى صوت الاتحاد الأفريقي للدعوة إلى وقف فوري لكل الإعمال العدائية وإطلاق حوار جامع بين الأطراف الليبية من أجل الاتفاق حول أطر تسوية الثورة( )، وقد جاء تأييد الجزائر لتلك المبادرة نتيجة للاتهامات التي وجهت للجزائر والخاصة بإرسال مرتزقة جزائريون إلى ليبيا، حيث نفت وزارة الخارجية الجزائرية في تصريح لها تلك الادعاءات مؤكدة على أن دوافع من يديرون ويروجون لهذه الإنباء العارية عن الصحة بعرض الإساءة لسمعة الجزائر وتتم بوضوح عن سعيهم للدفع ببلادنا للوقوف مع طرف ضد طرف آخر في أزمة حرب الأشقاء التي تعصف بليبيا الشقيقة( ) ، كما أشارت إلى أن الحكومة ندت دائماً بظاهرة الارتزاق في افريقيا بسبب عواقبها الوخيمة على استقرار وأمن القارة، وقامت منذ مطلع عام ٢٠١١ بعمل منسق مهم على مستوى مؤسسات الاتحاد الإفريقي المختصة المكلفة بمكافحة هذه الظاهرة ، وشددت الجزائر على ضرورة وضع آلية للمراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار الذي لم يشر إليه قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣( ).

كما وجهت موريتانيا رسالة عبرت فيها عن الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الإفريقي تجاه تلك الثورة والتي تضمنت الآتي: اعتزازها وتثمينها لموقف مجلس السلم والأمن الإفريقي من هذه الثورة التي تواجهها ليبيا، ومطالبتها للاتحاد الإفريقي بمختلف هيئاته إلى مواصلة التحرك السريع لوقف هذه الحرب التي أكدت المعطيات الميدانية انها لم تحم المدنيين بل قتلتهم ودمرت منشأتهم ومرافقهم الاستشفائية والتعليمية ، وتنديدها وشجبها للمطلق للمحاولات التي تقوم بها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للضغط على بعض الدول بما فيها الدول الإفريقية من أجل الاعتراف بالمتمردين الذين يقودون حرباً ضد بلدهم ويرفعون أعلاماً غير علم بلادهم( ).

اما مصر، فعلى الرغم من عدم وضوح موقفها من خريطة الطريق التي طرحها الاتحاد الإفريقي، إلا أنها أكدت ومن خلال مبعوثها السفير هاني خلاف على أن استقرار ليبيا ووحدتها وسلامة أراضيها أمر وثيق الصلة بالأمن القومي المصري وتعده خطاً أحمر لا تقبل المساس به، وهذا يدل على أن مصر تسعى لأن تكون ليبيا دولة موحدة إذ أنها ترفض تقسيم ليبيا شأنها شأن بقية الدول الإفريقية وذلك لما تحمله عملية التقسيم من تداعيات على دول الجوار الإفريقي( ).

إلا أن جميع هذه المساعي باءت بالفشل لرفض المعارضة الليبية الخطة الأفريقية ، بسبب عدم وجود ما يضمن في خارطة الحل الأفريقية رحيل معمر القذافي وعائلته عن السلطة، إذ كانت الرؤية الأفريقية تهدف إلى إيجاد طريقة تؤدي إلى خروج معمر القذافي من السلطة بشكل سلمي، والعمل على إيجاد أرضية مشتركة بين المعارضة وبقية أطراف النظام الليبي على رأسهم ابن القذافي سيف الإسلام وهذا ما رفضته المعارضة بالمطلق، وكذلك صدور القرار (١٩٧٣) ساهم في عرقلة مساعي الاتحاد

الأفريقي لحل الثورة في ليبيا سلمياً، مما أدى إلى فشل مساعي الاتحاد الأفريقي، لا سيما مع تصويت ثلاث من الدول الأفريقية كانت من ضمن الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وهي دول (جنوب أفريقيا، نيجيريا، الغابون) لصالح القرار (١٩٧٣)( )، لكن على الرغم من ذلك ظل الاتحاد الأفريقي متمسكاً برفض التدخل الخارجي في ليبيا، وهذا ناتج عن المصالح القوية بين الجانبين الاتحاد الأفريقي ومعمر القذافي، إذ كانت ليبيا من الدول الخمس المساهمين في ميزانية الاتحاد، كذلك أن لليبيا مصالح واستثمارات كبيرة في أفريقيا كانت تخشى أغلبية الدول الأفريقية خسارتها بعد سقوط معمر القذافي( ). ٨

ثانياً : المواقف الدولية من الثورة الليبية :

حظيت الأحداث التي شهدتها ليبيا باهتمام واسع من قبل القوى الدولية ، إذ تناقضت مواقف الأطراف الدولية تجاه الثورة الليبية تبعاً لاختلاف مصالحها، لذلك سوف نبحث من خلال هذا المطلب مواقف دولية عدة وهي موقف الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الموقف الروسي ، والموقف الفرنسي ، ومواقف الدول الاخرى .

أ : موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثورة الليبية يتسم بالحذر والترقب ، وجاء منسجماً وداعماً لمشاريع الهيمنة والنفوذ وتحقيق مصالحها في المنطقة العربية ، والمتمثل في استمرار إمدادات الطاقة ومكافحة الارهاب ، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، فضلاً عم مدى التزام النظام السياسي القائم بالقيم والمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وبالنظر لما يحدث في المنطقة العربية من ثورات وانتفاضات شعبية ، فقد اصبح ليس بمقدور الولايات المتحدة الامريكية الاستمرار في دعم الأنظمة الاستبدادية على حساب مطالب الشعوب التي تنادي بالحرية والديمقراطية ومواجهة الرأي العام العالمي( ) .

كان التردد وعدم الثبات هو السمة الأبرز للموقف الأمريكي إزاء ما يحدث في ليبيا ، إذ اقتصر موقفها في بادئ الأمر على بعض التصريحات التي أدانت النظام الليبي ، بسبب علاقتها المتوترة مع ذلك النظام ، وعلى الرغم من ذلك فقد عبرت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٢ شباط ٢٠١١ عن قلقها إزاء ما يحصل في ليبيا محذرة السلطات من استخدام القوة المفرطة بحق المحتجين الليبيين ضد نظام معمر القذافي( ) ، وهكذا أخذ الموقف الأمريكي يتغير تجاه ليبيا بعد أن كان غير واضح في البداية، وبعد إدراكها أن بقاء معمر القذافي اصبح محل شك، لذلك أخذت موقفاً أكثر وضوحاً من خلال دعم عدم بقاء القذافي في السلطة، وبدأت بتقديم الدعم للمعارضة الليبية والعمل على ترجيح كفة المعارضة المسلحة على حساب نظام معمر القذافي( ) .

كان الموقف الأمريكي تجاه ليبيا متأثراً بالمصالح أكثر من تأثره بقضايا الديمقراطية وحقوق الأنسان، لا سيما أنها دولة غنية بالنفط والغاز الطبيعي من جهة ، ومن جهة أخرى تنظر إلى ليبيا من الناحية الجغرافية دولة جارة لمصر والجزائر وليست ببعيدة عن (إسرائيل) ، التي تعد ضمن مدركات التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، وفي صلب مصلحتها القومية ومن ثم أن ضمان وجود سلطة غير معادية لهذا الكيان في ليبيا يعد عاملاً رئيساً بالنسبة للأمريكان كما في كل دولة عربية، فضلاً عن أنها تبحث عن موطئ قدم للشركات النفطية الأمريكية من أجل الاستثمار في القطاع النفطي الليبي، فمن الناحية الجيوسياسية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تريد إزاحة الوجود الصيني المتنامي في القارة الأفريقية عموماً وليبيا على وجه التحديد( ). ٢ ٧

ومن ثم تضافرت غالبية العوامل التي دفعت باتجاه التأييد الأمريكي الكامل للثورة الليبية ودعمها بكل الوسائل الممكنة، حتى اتخذت موقفها من خلال دفع الأمم المتحدة إلى اصدار قرارها (١٩٧٠) في ٢٦ شباط ٢٠١١ والذي يفرض عقوبات على نظام معمر القذافي ويتضمن تجميد الارصدة المالية ، وحضر بيع الاسلحة، فضلاً عن دعوة المحكمة الجنائية الدولية بالتحقق في الجرائم وحملة القمع الدموية التي ارتكبتها الحكومة الليبية ضد أبناء الشعب الليبي( ) ، ونتيجة ذلك شاركت الطائرات الأمريكية من طراز (AC١٣٠) والطائرات القاذفة من طراز (Thunderboltll)، ذلك لمساندة الجهود الرامية إلى تطبيق الحظر الجوي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على ليبيا ، وغير ذلك من الدعم على المستوى الاستخباراتي وتوفير المعلومات وعمليات المراقبة وتزويد الطائرات بالوقود من الجو ، هكذا كان الفاعل الأمريكي حاضراً في ليبيا حتى سقوط معمر القذافي قتيلاً وإعلان المجلس الوطني الانتقالي ما اسماه تحرير ليبيا، في هذه الأثناء أعلن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عن ترحيبه بسقوط نظام معمر القذافي مضيفاً من أن بلاده سوف تكون صديقاً لليبيا الجديدة( ).

ب : الموقف الروسي:

اتسم الموقف الروسي بالتردد إزاء الأحداث في ليبيا، فلم يكن هنالك موقفاً واضحاً حول ما أذا كان سيقف مع معمر القذافي أم ضده، هل يدعم المعارضة المسلحة ام لا، لا سيما أن دولة مثل ليبيا تعد لروسيا الاتحادية مهمة جيوسياسياً، لما تمثله من ثقل على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والجغرافية، لذا اتخذت أول الأمر موقفاً وسطاً فقد احتفظت روسيا بعلاقاتها مع معمر القذافي دون التنديد بالمعارضة، ووافقت على القرار (١٩٧٠) باعتبار انه لا يتضمن دعوة للتدخل الخارجي( )، حاولت روسيا التوسط بداية الثورة بين معمر القذافي من جهة والمعارضة من جهة أخرى، وقد بعث الرئيس الروسي الأسبق ديمتري مدفيدف حينها مبعوثه الخاص إلى ليبيا من أجل هذه المهمة، إلا أنها باءت بالفشل بسبب تمسك المعارضة الليبية بمطلب رحيل معمر القذافي كشرط رئيس لأية مفاوضات بين الجانبين( ).

أما فيما يخص موقف روسيا من قضية الحظر الجوي الذي طرحته الدول الغربية في مجلس الأمن بعد دعوة جامعة الدول العربية، فأنها لم توافق على أي قرار دولي حول ليبيا ، نظراً لخشيتها من الحرب الاهلية في حال التدخل العسكري ، إلا أن روسيا سمحت بتمرير القرار ١٩٧٠ والذي فرض العقوبات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية على ليبيا من خلال التصويت الإيجابي على القرار، بينما وقف بالضد من قرار مجلس الامن الدوالي القرار (١٩٧٣) والذي فرض الحظر الجوي على ليبيا واكتفت بالامتناع عن التصويت( ).

ودعت روسيا في ٢ أيار ٢٠١١ معمر القذافي علناً الرحيل عن السلطة، فقد عبرت روسيا عن عدم ارتياحها من دور الحلف المتنامي في ليبيا ورأت أنه تجاوز المهمة التي رسمها القرار (١٩٧٣) ليتحول إلى خوض حرب علنية ضد معمر القذافي وعمل على تدمير ليبيا ليشكل خرقاً لقرار الحظر الجوي الذي لم يجيز استهداف البني التحتية للدولة الليبية ، لذلك أدركت روسيا فيما بعد حجم الخطأ الذي ارتكبته في دعم نقضها للقرار (١٩٧٣) ، لأنها رأت بعد ذلك كيف أن هذا التدخل هو خطر على المصالح الروسية في ليبيا والمنطقة العربية عموماً، لذلك دعت الحلف إلى وقف العمليات العسكرية في ليبيا( ).

على الرغم من ذلك اعترفت روسيا بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي في أيلول ٢٠١١ ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الليبي استدراكاً منها ذلك من أجل حفظ مصالحها في ليبيا بعد تيقنها أن سقوط معمر القذافي مسألة وقت ليس إلا( ) ، أسهم هذا التردد

الروسي في خسارة روسيا الكثير، فلم تتمكن من مساندة معمر القذافي الذي يعد حليفاً لها منذ أيام الاتحاد السوفيتي، كما أنها لم تعمل على كسب المعارضة على الرغم من وقوفها ضد قرارات مجلس الأمن ، أما من الناحية الاقتصادية فقد خسرت الشركات النفطية الروسية مواقعها في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي، كما فقدت عقداً لتوريد الاسلحة بمقدار (١,٨) مليار دولار ، فضلاً عن عقود اقتراضية أخرى نوقشت مع النظام الليبي ، تتعلق ببيع طائرات حربية وأخرى للنقل العسكري ومنظومات للدفاع الجوي بملغ (٥.٤) مليار دولار ، كذلك فقدان مناقصة لبناء خط سكك حديدية سريع في ليبيا لمسافة (٤٥٥) كم يربط بين سرت وبنغازي بمبلغ اجمالي (٢.٢) مليار يورو ، أما من الناحية الجيوسياسية فقد فقدت بعض المناطق الي تقع ضمن نفوذ الدولة الروسية( ).

يمكن القول أن الموقف الروسي امتاز بحالة من الارتباك تجسد في امتناعها عن التصويت عن القرارات الاممية والتي استخدمت في الاخير بطريقة تناقض مبادئ روسيا الرامية إلى عدم التدخل في شؤون الدولة ذات السيادة ، كما أن الارتباك الروسي كان واضح على أنه معارضة لطموحات الشعب الليبي في اسقاط النظام الليبي ، وهو ما يفقدها الكثير من مصالحها التي كانت قائمة في عهد معمر القذافي .

ج : الموقف الفرنسي :

كان الموقف الفرنسي من أكثر الدول الغربية حماسة لتعويض التأخر الذي حصل في مواقفها تجاه الثورتين في تونس ومصر ، إذ أنها لم تؤيد الثورتين ، مما أدى إلى تشوه صورتها لدى الشعبين التونسي والمصري لوقوفها مع الحكام على حساب الشعوب ، لذا كانت الثورة الليبية هي الوسيلة التي يمكن عبرها إعادة تحسين صورة فرنسا لدى الشعوب العربية ، وكذلك تعويض ما تم خسارته لا سيما على الصعيد السياسي في كل من تونس ومصر بسبب وقوفها ضد التغيير في كلا البلدين ، فحاولت تحقيق نجاحات دبلوماسية في الخارج والحصول على مكاسب في الداخل أمام الأحزاب والشعب الفرنسي( )، كما كانت هناك اسباباً دفعت بفرنسا إلى التحرك بالضد من معمر القذافي اهمها ، فمن الناحية الاستراتيجية تريد فرنسا عبر دورها في ليبيا أن تبرهن على أنها دولة كبرى لها ثقلها وحسابتها الخاصة في العالم، بالتالي أرادت أثبات هذه الجزئية عبر تدخلها في ليبيا( )، فضلاً عن أنها تعد نفسها الوريث الشرعي في منطقة المغرب العربي بوصفها أنها كانت الدولة التي تسيطر على هذه الرقعة الجغرافية طيلة عقود عديدة امتدت من النصف الثاني للقرن التاسع العشر وحتى العقد السادس من القرن العشرين، بالتالي تعدها ميدان لنفوذها ولن ترضى لأية قوى أخرى تنافسها في هذه المنطقة، من جانب أخر كانت ترى أنه في حالة استمرار الصراع في ليبيا قد ينعكس ذلك على القارة الأوربية، لا سيما أن ليبيا لا يفصلها عن أوربا سوى البحر الأبيض المتوسط ، وبما أن فرنسا دولة متوسطية قد تتأثر بشكل مباشر من جراء الثورة الليبية، لا سيما في قضية المهاجرين لما تمثله ليبيا من دولة عبور يقصدها العرب والافارقة للتوجه نحو أوربا عموماً وفرنسا على وجه التحديد، وهذا ما تخشاه اذا ما دخلت ليبيا في مصير مجهول( )، أما من الناحية الاقتصادية تستورد فرنسا من ليبيا (١٥%) من احتياجاتها النفطية بالتالي إن بقاء معمر القذافي حاكماً اذا ما استطاع القضاء على المتمردين فان أول ما يفكر فيه حسبما تراه فرنسا ابتزازها نفطياً من قبل معمر القذافي، كذلك فأن فرنسا تخطط في أن تكون الدولة صاحبة الحظ الأكبر في مجال الاستثمار في مختلف المجالات داخل ليبيا بعد معمر القذافي، ذلك عبر فتح السوق الليبية لمختلف الشركات الفرنسية( ) .

أما من الناحية السياسية ترى فرنسا في شخص القذافي عائقاً كبيراً أمام طموحتها، لا سيما أنه كان يعد مصداً أمام السياسة الفرنسية في القارة الأفريقية على وجه العموم، بحكم ما نسجه طيلة مدة حكمه من علاقات إيجابية مع الدول الإفريقية مما عزز من مكانة ليبيا في أفريقيا، فضلاً عن أن فرنسا لم تكن تحظى بنصيب وافر من حجم الاستثمار الأجنبي داخل ليبيا في عهد معمر القذافي، إذ كانت مؤخرة قائمة الدول المستثمرة في ليبيا على عكس دول أخرى كإيطاليا أو تركيا(٥)، فضلاً عن الأزمة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا والتي أدت لتدهور شعبية الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي(٦)، وجاءت الثورة الليبية كفرصة كان يجب على فرنسا استغلالها من أجل تفعيل الدبلوماسية الفرنسية وإسماع العالم صوتها في إشارة لعودة فرنسا للعب دور فعال في مسرح الأحداث الدولية ، وتصفية الحسابات التاريخية التي كانت تكنها فرنسا لنظام معمر القذافي المتهم بدعم المتمردين التشاديين حول شريط أوزو ضد النظام التشادي ، وعدم الالتزام بالعهود السابقة التي قطعها نظام معمر القذافي والتهرب من تنفيذ بعض الصفقات التي عقدها مع فرنسا(٧)، وجاءت الفرصة المواتية عبرّ استثمار قضية دعم الشعب الليبيّ في نضاله ضد معمر القذافي في سبيل نيل الحرية والتخلص من الدكتاتورية(٨).

وبالفعل كانت فرنسا الأكثر تأييداً والأشد حماسة إزاء دعم الثورة الليبية من بين كل المواقف الدولية الأخرى ، إذ طالبت معمر القذافي في الأيام الأولى من اندلاع الثورة بالرحيل عن السلطة وتلبية مطالب شعبه بالتغيير، إذ عبرت عن ادانتها لعمليات القمع التي مارستها قوات معمر القذافي ضد المتظاهرين الليبيين ، فقد اعرب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بتصريح له في ٢١ شباط ٢٠١١ عن رفض فرنسا لاستخدام القوة ضد المتظاهرين ، مطالباً ايقاف أعمال العنف بشكل فوري ، وتبني خيار الحل السياسي وبما يضمن تحقيق أهداف الشعب الليبي في تحقيق الديمقراطية والحرية(٩).

كانت فرنسا الدولة الأولى التي أعلنت اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلاً شرعياً وحيداً عن الشعب الليبي في ١٠ آذار ٢٠١١، وكان لفرنسا دوراً كبيراً في إصدار القرار (١٩٧٣) بعد أن قادت جهوداً حثيثة من اجل أقناع أعضاء مجلس الأمن للتصويت لصالح القرار تحت ذريعة حماية المدنيين الليبيين من قصف طيران القوات الليبية(١٠)، وكانت الطائرات الفرنسية أول من باشرت بتسيير الطلعات الجوية فوق ليبيا قبل تسليم المهمة تطبيقاً لقرار الحظر الجوي ، وقد شاركت في تنفيذ عدد من العمليات العسكرية في ليبيا التي من شأنها حماية المدنيين الليبيين ، ووصلت عدد الطائرات الفرنسية المشاركة في العمليات العسكرية إلى (٦٠) طائرة ساهمت في (٥٦٠٠) طلعة جوية ، وفي ٢٩ أيار ٢٠١١ أعلنت فرنسا القائها مجموعة من الأسلحة لثوار جبل نفوسة جنوبي غرب طرابلس مما يوضح حجم الدعم الفرنسي اللامحدود للمعارضة الليبية المسلحة(١١).

د _ مواقف الدول الأخرى :

اختلف مواقف الدول الأخرى تجاه الثورة الليبية ، وذلك حسب اهتمامهم ومصالحهم في هذه المنطقة ، حيث اتسمت بعض المواقف بالاندفاع وبعضها بالتردد والغموض ، إذ كان الموقف البريطاني لم يبتعد عن الموقف الأمريكي حيال ليبيا كما جرت عليه العادة بحكم تقارب سياسة كلا البلدين ورؤيتهما حول الأوضاع الدولية ، فضلاً عن ايجاد موقع مقبول لتنفيذ سياساتها الخارجية ، فقد كان موقفها في البداية ينتابه التردد حول دعم الثورة الليبية من عدمها والوقوف ضد معمر القذافي، ولكن سرعان ما أعلنت عن وقوفها مع الثورة ودعم جهود المعارضة الليبية المسلحة الرامية إلى التخلص من نظامه ، فضلاً عن قيامها بتجميد

ارصدة معمر القذافي وعائلته ، فبحسب التقديرات البريطانية أن معمر القذافي يملك نحو (٢٠) مليار جنيه إسترليني و(٣٢,٢) مليار دولار من السيولة ولا سيما في لندن(٢ ٩) .

كانت بريطانيا حينها من الدول التي دعمت وبقوة مسألة الحظر الجوي على ليبيا ، وذلك لوقف ما اسمتها المجازر التي ترتكب بحق الشعب الليبي الأعزل على يد قواته ، حيث اسهمت في اقرار التدخل الدولي في ليبيا من خلال دعم الإسهام بفاعلية صدور قراري مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٠) و (١٩٧٣)(٩)، كما ساهمت في دعم جهود آلعمليات العسكرية ، إذ قدمت بريطانيا (٣٠) طائرة عسكرية وأسهمت في (٣٠٠٠) طلعة جوية فوق ليبيا، كما أن الحكومة البريطانية دعمت المجلس الوطني الانتقالي مادياً ومعنوياً من خلال توفير معدات الاتصالات والافراج عن بعض الأرصدة بموافقة الامم المتحدة التي كانت مجمدة بموجب عقوبات مجلس الأمن الدولي ، وتسليم مبلغ (٨٦.١) مليار دينار ليبي من العملات الورقية التي طبعت في بريطانيا لمساعدة المجلس الانتقالي في تلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين(٤ ٩) .

كان الموقف البريطاني هذا نابع من مجموعة من الأهداف أهمها أنها لم تتغافل أو تنسى دعم معمر القذافي للجيش الأحمر الايرلندي المعارض لها، كما أنها ترى في ليبيا طريقا رابطاً بين أوربا وأفريقيا ومصدراً مهماً من مصادر الطاقة، وكانت تخشى بريطانيا من أن تتحول ليبيا ملاذاً أمناً للإرهاب وطريقاً للهجرة نحو أوربا أذا ما طال أمد الثورة فيها(٥).

وفيما يتعلق بموقف المانيا ، فقد اختلفت الرؤية الألمانية حول الوضع في ليبيا عن بقية الدول الغربية ، والذي اتسم موقفها بالحذر الشديد، إذ يرجع المانيا موقفها هذا إلى أن الشعب الألماني يرفض المشاركة في حروب دولية ، فضلاً عن رفضها من قضية الهجرة غير الشرعية نحو أوربا على اعتبار أن ليبيا دولة عبور يقصدها المهاجرون بغية الوصول للقارة الأوربية( )، وبالتالي عارضت المانيا أية فكرة تدعو للتدخل العسكري الخارجي في ليبيا ، وعلى الرغم من معارضتها للتدخل العسكري في ليبيا إلا أنها ترى ضرورة تحرك المجتمع الدولي لإيقاف العنف الذي يمارسه معمر القذافي في مواجهة معارضيه بما يكفل حماية المدنيين ، إن ما يميز قرار المانيا هو امتناعها عن التصويت لصالح قرار مجلس الأمن الدولي (١٩٧٣) بسبب ما يكتنفه من غموض، وترى أن ما يحصل في ليبيا لا يهدد أمن الدول الغربية ، حيث ظهرت المانيا من خلال هذا الموقف كطرف دولي مستقل الإرادة والقرار الرافض للخضوع للاتجاه العام العالمي ، كما يعكس أيضاً اتجاهات الرأي العام الالماني بعدم رغبة المانيا في استخدام قواتها العسكرية في حل النزاعات الدولية(٧ ٩) .

إن الموقف الألماني هذا في الحقيقة راجع إلى كون أن المانيا تخشى في حالة التدخل العسكري الخارجي وسقوط معمر القذافي، فأن ذلك مدعاة إلى ازدياد النفوذ الفرنسي على حساب المانيا ويصبح لها مكانة أكبر على حسابها في أوربا الغربية والشرقية، هذا الخوف ناتج من أن فرنسا كانت الدولة الأكثر تأييداً لمسألة التدخل الخارجي تحت ذريعة حماية المدنيين الليبيين( ).

أما الموقف الإيطالي فقد اتسم في بادئ الأمر بالبطء تجاه الثورة الليبية ، وذلك أن الحكومة الايطالية كانت غارقة في المشكلات السياسية والاقتصادية في الداخل ، كما أن هذا الموقف راجع إلى حجم المصالح الإيطالية الكبيرة في ليبيا، فقد كانت إيطاليا متوجسة من دور فرنسي متنامي في دعم الثورة الليبية ووقوفها ضد معمر القذافي، إذ ترى أنه لا يحق لأية قوة أخرى غير إيطاليا التصدي للازمات التي قد تمر فيها ليبيا بوصفها منطقة نفوذها، بحكم أنها كانت مستعمرة إيطالية طيلة المدة الممتدة في المدة (١٩١١– ١٩٤٣)، فضلاً عن قربها الجغرافي منها بالتالي أن كل ما يحصل في ليبيا سوف ينعكس على إيطاليا مباشرة( )

، كما أن شركة ايني النفطية تستأثر بالحصة الاستثمارية الأكبر من بين الشركات النفطية الأجنبية العاملة في ليبيا، إذ يصل مجموع ما تنتجه لوحدها ما يقارب (٥٥٠) الف برميل نفط يومياً في عام ٢٠١٠ من مجموع الإنتاج النفطي الليبي، كذلك فأن إيطاليا تستورد اغلب احتياجاتها من النفط والغاز من ليبيا، وبالتالي أن أي اضطراب وعدم استقرار يؤثر ذلك على إمدادات النفط والغاز الليبي تجاه إيطاليا، والأخيرة غير مستعدة للبحث عن مصادر بديلة قد تكون بعيدة جغرافياً على عكس ليبيا القريبة جغرافياً من إيطاليا، وهذا كله له حساباته الاقتصادية من ناحية التكلفة( )، وبالتالي وقفت بالضد من أية محاولة للتدخل العسكري الخارجي، إذ عدت أن ما يسمون بالمعارضة الليبية هم متطرفون ينتمون لتنظيم القاعدة وينوون إقامة أمارة إسلامية في ليبيا في حال تحقق سقوط معمر القذافي( ).

إذ تطورت الأوضاع في ليبيا لصالح المعارضة في بنغازي ، وكذلك تطبيق الحظر الجوي فيها قد غير الموقف الإيطالي تجاه ليبيا وموقفها من المعارضة ومعمر القذافي ، مما أدى إلى إزالة المخاوف الإيطالية من أن تتفرد قوة أخرى كفرنسا لقيادة العمليات، والذي قد ينعكس على مصالحها في ليبيا اذا ما سقط معمر القذافي، لذا وفي اطار دعمها لعملية فجر الأوديسة ساهمت القوات الجوية الإيطالية منذ آذار ٢٠١١ بعدة مهام تتعلق بالدفاع الجوي والاستطلاع والحراسة وإعادة التزود بالوقود، كما تم وضع (٤) وحدات بحرية ، و(٨) طائرات في اطار دعم تطبيق الحظر الجوي المفروض على ليبيا ، كما وضعت إيطاليا (٧) قواعد جوية وبضع طائرات عسكرية ، فضلاً عن مساهمة الأسطول البحري الإيطالي في البحر الأبيض المتوسط في عمليات المراقبة من أجل عدم سماح وصول الأسلحة إلى ليبيا عن طريق البحر( )، وضمن إطار مساعدتها للمعارضة الليبية قامت إيطاليا بتزويد المجلس الوطني الانتقالي الليبي بمعدات وقائية شخصية من أجل حماية أكثر للمدنيين والمناطق الأهلة بالسكان وتقديم فريق من المستشارين العسكريين مهمتهم تقديم المشورة للمجلس فيما يخص الجوانب الإدارة والاتصالات( )، إن هذا التبدل في الموقف من قبل إيطاليا راجع إلى كونها تخشى فيما أذا سقط معمر القذافي، وهذا ما ادركته فيما بعد لما رأته تصميم من قبل القوى الدولية لدعم الثورة الليبية ، ومجيء سلطة جديدة بعد سقوطه، لتتسلم زمام الأمور في ليبيا سوف تسعى إلى ضرب المصالح الإيطالية، لأنها وقفت مع معمر القذافي، لذلك كان عامل المصلحة هو المتحكم في الموقف الإيطالي وليس خوفها على عدم استمرار معمر القذافي في الحكم( ) .

ونستنتج من ذلك ، أن اثارت الثورة الليبية ردود أفعال متباينة للقوى الدولية على المستوى الدولي ، فنجد كل موقف حسب طبيعة المصالح التي تربطه مع ليبيا ، فضلاً عن الإدراكات الأمنية والسياسية حول القوى الليبية القديمة والجديدة ، وكذلك العلاقات التاريخية والجغرافيا ، والدور الذي يبحث عنه كل طرف ، فتأثير البعض يأتي من خلال المصالح الحيوية لدولة ليبيا ولا سيما النفط ، وبالطبع فهذا يخص على وجه التحديد القوى الاوروبية والولايات الامريكية المتحدة ، كما أن هناك دول تستمد سياساتها وعدم تحرك مواقفها تجاه الثورة من الخوف المتزايد من خسارة النفوذ بخسارة الحليف القديم المتمثل بنظام الليبي ، كذلك الخوف من انتقال الثورة نفسها إلى اراضيها ، وهذا يخص بعض الدول ولا سيما روسيا .

الخاتمة :

كان الهدف من تلك الدراسة هو تسليط الضوء على المواقف الإقليمية والدولية من ثورة ١٧ شباط ٢٠١١ في ليبيا وعلى هذا الاساس توصلنا إلى جملة من النتائج :

كانت ثورة الشعب الليبي في ١٧ شباط ٢٠١١ تعبيراً واضحاً عن حالة الفشل التي آلت اليه الدولة الليبية، وهذا الفشل يمكن ملاحظته من خلال العديد من المؤشرات الدالة على ذلك أبرزها غياب مؤسسات الدولة ، وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة مع تدني مستوى المعيشة على كافة الأصعدة وهي الظواهر التي يمكن ملاحظتها في أكثر من بلد عربي ، وكذلك الاستبداد السياسي والظلم الممارس من قبل نظام معمر القذافي طيلة حكمه ، ولكن ايضاً استفحال ظاهرة الفساد وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، وحرمان المواطنين من المشاركة الفعلية في البناء السياسي للدولة ، شكل كل هذا احتقاناً داخلياً حول الحركات الشبابية إلى الدعوة من أجل الاحتجاج والتظاهر والتي تحولت فيما بعد إلى نزاع مسلح بين النظام الليبي والمواطن .

إن استجابة المجتمع الدولي لنداءات الشعب الليبي كانت لدواع مختلفة ، فلا يمكن إنكار أن أحد أسباب الاستجابة تمثلت في الأبعاد الإنسانية ، إلا أن عملية التدخل الدولي قد كشفت عن حقيقة الأبعاد الاستراتيجية الغربية التي تضع في اعتبارها أهمية الاقتراب من منابع النفط والطاقة والاستحواذ على مناطق نفوذ في الشمال الإفريقي ، حيث تعد الأهمية الاقتصادية والمكانة الجيواستراتيجية لليبيا من أهم العوامل التي فتحت الطريق أمام إصدار القرار رقم (١٩٧٣) ، والدفع بالعمليات العسكرية في ليبيا .

كشفت عملية التدخل الإقليمي والدولي في ليبيا أنها حرب بامتياز قبل أن تكون حرباً لحماية القيم الإنسانية ، فالتوافق المؤقت بين الدول التي شاركت في هذا التدخل كان هدفها الإطاحة بالنظام السياسي القائم، ولكن ما أن تحقق ذلك حتى أضحى تضارب المصالح الدولية السبب الرئيس في جملة من التداعيات التي عمت ليبيا .

إن تنحية معمر القذافي عن الحكم لم تكن ضمن نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٣) وبذلك فإن التدخل الدولي في ليبيا هو تدخل مصالح سعت من خلاله الدول المتداخلة للإطاحة بالنظام المعارض للسياسات الغربية والوصول إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، بناءً على ما تحظى به الدول الليبية من إمكانيات .

الهوامش :

---

[١] علي محمد فرج النحلي ، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاداب والعلوم ، ٢٠١٨ ، ص٣ .

[٢] **معمر القذافي :** هو معمر بن محمد القذافي من قبيلة القذائفة، ولد عام ١٩٤٢ في قرية جهنم في مدينة سرت جنوب ليبيا، تخرج عام ١٩٦٥ من الاكاديمية العسكرية الملكية برتبة ملازم أول، وعين في وحدة الاتصالات في الجيش الليبي ثم أرسل في بعثة إلى بريطانيا وبقي تسعة شهور الا أنه عاد إلى البلاد من أجل الاعداد للقيام بالثورة، واستغل سفر الملك السنوسي الى اليونان واعلن في الأول من ايلول عام ١٩٦٩ البيان الأول الثورة الفاتح، ونجح في الانقلاب على الحكم وأعلن الجمهورية العربية التي تركز على الحرية الوحدة الاشتراكية، استمر حكمه لليبيا ٤٢ عام وتم الاطاحة به في أحداث عام ٢٠١١، حيث قتل في العشرين من تشرين الأول عام ٢٠١١ في مدينة مصراته ينظر: أحمد عبد السلام فاضل وبكر عبد المجيد محمد معمر القذافي ودوره في الحياة السياسية الليبية حتى عام ٢٠١١، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد (٢٣)، العدد ٤ ، جامعة تكريت ، ٢٠١٦، ص ١٤٩_١٥٦ .

[٣] تمارا كاظم الاسدي ومحمد غسان الشبوط ، عاصفة التغير : الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية ، مركز الدراسات الانسانية ، المانيا ، ٢٠١٨ ، ص١٢٣ .

[٤] محمد عاشور ، الثورة الليبية الاسباب ومسارات المستقبل ، تقرير عن المؤتمر الذي اقامه معهد الدراسات الامنية ، معهد الدراسات الامنية ، اثيوبيا ، ٢٠١١ ، ص١٢ .

[٥] ليدية زحنون ونسيمة حامق ، الدولة الفاشلة واشكالية واعادة بنائها دراسة حالة ليبيا (٢٠١١-٢٠١٨) ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ليبيا ، ٢٠١٨، ص ٤٣.

[٦] **الكتاب الاخضر :** كتاب فلسفي من تأليف معمر القذافي عام ١٩٧٥ عرض فيه افكاره حول انظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية كالحرية والاشتراكية والديمقراطية، وبعد كتاب مقدس عند القذافي يتكون من ثلاثة فصول تبحث في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك فرض تدريسه في جميع مراحل التعليم وترجم إلى أكثر من ثلاثين لغة ، للمزيد ينظر: مصطفى عمر التير، الثورة الليبية ، مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ،٢٠٢٠ ، ص١٣٦.

[٧] محمد عاشور ، المصدر السابق ، ص١٢ .

[٨] وفاء عبد الحسين كاظم ، ليبيا ما بعد القذافي ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص٩٩ .

[٩] محمد عاشور ، المصدر السابق ، ص١٣ .

[١٠] يوسف محمد الصواني، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة ، ترجمة : لطفي زاكراوي ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١٣٠ .

[١١] وفاء عبد الحسين كاظم ، المصدر السابق ، ص١١١ .

[١٢] تمارا كاظم الاسدي ومحمد غسان الشبوط ، المصدر السابق ، ص١٢٠ .

[١٣] **سيف الإسلام القذافي:** وهو الابن الأكبر لمعمر للقذافي من زوجته الثانية صفية فركاش ، ولد في ٥ حزيران ١٩٧٢ في طرابلس، ودرس الهندسة المعمارية في جامعة الفاتح، ثم درس الاقتصاد والأعمال في فيينا ولندن وحصل على شهادة الدكتوراه وعمل في مركز البحوث الصناعية ، انشأ مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية والتنمية عام ١٩٩٨ تم منحه رتبة رائد في الجيش الليبي مع انه لم ينتسب الى المؤسسة العسكرية، تم القاء القبض عليه بعد أحداث التغيير في ليبيا في ١٩ تشرين الثاني ٢٠١١، للمزيد ينظر : احمد عبد السلام فاضل وبكر عبد المجيد محمد، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

[١٤] مصطفى عمر التير ، المصدر السابق ، ص١٣٥-١٣٧ .

[١٥] ليدية زحنون ونسيمة حامق، المصدرالسابق، ص٤٣ ؛ تمارا كاظم الاسدي ومحمد غسان الشبوط، المصدر السابق، ص١٢٥ .

[١٦] **حادثة لوكربي** : هي الحادثة التي وقعت عام ١٩٨٨ ، بتفجير طائرة أمريكية في اسكتلندا، واتهمت الولايات المتحدة ليبيا بتدبير الحادثة ، مما سبب ازمة بين الدولتين انتهت بتسليم المتهمين الليبيين ومحاكمتهم ومن ثم التصالح عن طريق قيام ليبيا يدفع التعويضات الى اهالي ضحايا الطائرة للمزيد ينظر: ابرار جواد كاظم التميمي السياسية الخارجية القطرية والتحولات السياسية في المنطقة العربية ليبيا أنموذجاً ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ص.١٤٠ .

[١٧] تمارا كاظم الاسدي ومحمد غسان الشبوط ، المصدر السابق ، ص١٢٦ .

[١٨] مفيد كاصد الزيدي ، العلاقات الفرنسية – الليبية : خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية ـ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٥ ، مركز الدراسات دولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٤٧ .

[١٩] وفاء عبد الحسين كاظم ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

[٢٠] نور الهدى بن بتقة ، اشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي (٢٠١٢-٢٠١٦) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٧ ، ص١٧١ .

[٢١] يوسف محمد الصواني ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

[٢٢] وفاء عبد الحسين كاظم ، المصدر السابق ، ص١١٩ .

[٢٣] مصطفى عمر التير ، المصدر السابق ، ص١٥٤ .

[٢٤]سراب جبار ، العلاقات الليبية –الروسية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٢٥ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٥٩ .

[٢٥] امنة محمد علي ، الموقف الاوربي من الثورة الشعبية في ليبيا ، مجلة الدراسات السياسية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٦٨ .

[٢٦]عبدالله ناهض عباس ، دور حلف شمال الأطلسي في ليبيا منذ عام ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٨ ، ص٦٧ .

[٢٧] أميرة إسماعيل العبيدي، الموقف التركي من الثورة الليبية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٣ ، ص٢٦٣ .

[٢٨] فيجي براشاد ، الربيع العربي : الشتاء الليبي ، ترجمة : منذر محمود محمد وعبد الفتاح عمورة ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ص٢٣٨ .

[٢٩] دنيا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤ ،القاهرة ، ٢٠١١ ، ص١٦ .

[٣٠] عبدالله ناهض عباس ، المصدر السابق ، ص٦٩ .

[٣١] حسان محمد شفيق ، الربيع العربي وحقوق الانسان ، دراسات سياسية ، العدد١ ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٣ .

[٣٢] فيجي براشاد ، المصدر السابق ، ص٢٧٦ .

[٣٣]**المحكمة الجنائية الدولية:** أنشأت هذه المحكمة بموجب نظام روما الأساسي عام (١٩٩٨)، وقد كانت الغاية من أجل قيامها كما جاء في الباب الأول (المادة الأولى من نظام روما تكون المحكمة هيئة دائمة لها السلطة الممارسة اختصاصها على الأشخاص إزاء اشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي، وذلك على النحو المشار اليه في هذا النظام الأساسي، وتكون المحكمة مكملة للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية، ويخضع اختصاص المحكمة وأسلوب عملها لأحكام هذا النظام الأساسي)) وقد دخل هذا النظام حيز النفاذ في ١ تموز ٢٠٠٢ ، للمزيد ينظر : نظام روما الأساسي، رقم الوثيقة A/CONF.٩/١٨٣ المؤرخة ١٧ تموز ١٩٩٨ .

[٣٤] محمود سمير الرئتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (٢٠١١- ٢٠١٣) ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٣، ص ٩٤.

[٣٥] القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩٨ ، المعقودة في ١٧ آذار ٢٠١١ مجلس الأمن الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (٢٠١١)١٧/١٩٧٣ /RES آذار ٢٠١١، ص ٣- ٤.

[٣٦] عبدالله ناهض عباس ، المصدر السابق ، ص٧٢ .

[٣٧]حسن صبرا ، نهاية جماهيرية الرعب ، ط٢ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٢٣ .

[٣٨] أمنة محمد علي ، المصدر السابق ، ص٧٤ .

[٣٩] عمار جعفر العزاوي ، الثورة الليبية ، الاسباب ، التحديات والتداعيات بعد عام ٢٠١١ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٥٠ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ ، ص٧٥ .

[٤٠] أمنة محمد علي ، المصدر السابق ، ص٧٤ .

[٤١] حسان محمد شفيق ، المصدر السابق ، ص٤ .

[٤٢] سراب جبار ، المصدر السابق ، ص٥٩ .

[٤٣] وفاء عبد الحسين كاظم ، المصدر السابق ، ص١٣٠-١٣١ .

[٤٤] عبد السلام بغدادي، تركيا والمغرب العربي دراسة في علاقات تركيا مع تونس / الجزائر / المغرب ليبيا منذ الثمانينيات وحتى منتصف عام ٢٠١١، دراسات سياسية ، العدد ٢٣، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠١٣، ص ٩٧.

[٤٥] هبة حميد شمخي الكناني ، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا بعد العام ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢١ ، ص١٠٣ .

[٤٦] لقمان عمر محمود النعيمي ، تركيا والثورات العربية ، تونس ، مصر ، ليبيا ، مركز الدراسات الاقليمية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص١٧٢

[٤٧] أياد عبد الكريم مجيد ، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية ((تركيا)) أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٦، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٣، ص ١٩٢.

[٤٨] بشير عبد الفتاح ، تركيا والثورات العربية ، الشرق الاوسط ، العدد ٥٢ ، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص١٩٦-١٩٧ .

[٤٩] ارطوغول أباكان رسالة مؤرخة ٨ حزيران ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة ٣٤٩ ، ٨ حزيران ٢٠١١، ص ١.

[٥٠] لقمان عمر محمود النعيمي ، المصدر السابق ، ص١٨٠-١٨١ .

[٥١] مهند عبد الواحد كاظم ، نتائج التغير على العلاقة بين الدول العربية ودول الجوار الإقليمي : تركيا وايران أنموذجاً ، دراسات سياسية ، العدد ٢٥ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٠٦ .

[٥٢] **الإمام الخميني** : ولد السيد روح الله الخميني بن السيد مصطفى بن السيد أحمد الموسوي في بلدة (خمين) بالقرب من العاصمة الإيرانية طهران في عام ١٩٠٢، ترعرع الخميني وسط عائلة دينية مما أثر ذلك في نشأته وفكره، اكمل دراسته الابتدائية في بلدته، وما أن أصبح في سن (١٧) انتقل إلى مدينة (أراك) لإتمام دراسته في مجلس الشيخ الحائري، انتقل بعدها في عام ١٩٢٤ إلى مدينة (قم) ليبدأ بالتدريس في المدرسة الفيضية اخذ الخميني بعد ذلك مزاولة النشاط السياسي المضاد لحكم الشاه في ايران نفي على اثر ذلك إلى تركيا عام ١٩٦٤، انتقل بعدها إلى العراق التي مكث فيها (١٣) عاماً، غادر بعدها إلى فرنسا علم ١٩٧٧ التي اعلن منها عن الثورة الإسلامية الإيرانية ضد حكم الشاه التي استطاعت الإطاحة بالشاه عام ١٩٧٩ ليعود الخميني إلى ايران ظافراً، أخذا على عاتقه تأسيس النظام السياسي الإيراني الجديد، توفي الخميني بعد (١٠) أعوام من الثورة ذلك في عام ١٩٨٩، للمزيد ينظر : محمد السعيد عبد المؤمن آية الله روح الله الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية في ايران ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد (٣٦)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٩٩-١٠٢ .

[٥٣] عبد الستار حتيتة ، قذاف الدم يتحدث (نصف قرن مع القذافي) ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص١٠٣ .

[٥٤] محمد عبد العزيز ، القمة الاسلامية الثامنة بطهران ، مجلة امتي في العالم ، العدد ٥٤ ، ايران ، ١٩٩٩ ، ص٢ .

[٥٥] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، إيران وليبيا : دراسة في علاقات البلدين السياسية ١٩٨٩-٢٠١١ ، مجلة دراسات إقليمية ، السنة ١٥ ، العدد ٤٨ ، جامعة الموصل ، ٢٠٢١ ، ص٣٤ .

[٥٦] صحيفة الشرق الاوسط ، العراق ، العدد ٨٠٣٧ ، ٢٠٠٠ .

[٥٧] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

[٥٨] منى حسين عبيد ، أبعاد تغير النظام السياسي في ليبيا ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٤٠ .

[٥٩] بان كي - مون رسالة مؤرخة ٢٢ تموز ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، رقم الوثيقة ٤٥٥، ٢٢ تموز ٢٠١١ ، ص ٧٥.

[٦٠] عبد الله ناهض عباس ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

[٦١] منى حسين عبيد ، المصدر السابق ، ص٤١ .

[٦٢] حادي ابراهيم ، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية تجاه ليبيا ، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة ، العدد٩، جامعة زيان عاشور ، الجزائر ، ٢٠٢١ ، ص١١٥ .

[٦٣] منى حسين عبيد ، المصدر السابق ، ص٤١ .

[٦٤] حادي ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

[٦٥] منى حسين عبيد ، المصدر السابق ، ص٤٢ .

[٦٦] محمد ضياء محمد احمد ، السياسة الامريكية تجاه ثورات الربيع العربي دراسة حالة مصر وليبيا (٢٠١١-٢٠١٧) ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٨ ، ص٢٦٠ .

[٦٧] فيجي براشاد ، المصدر السابق ، ص٢٩٢-٢٩٣ .

[٦٨] عبدالله ناهض عباس ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

[٦٩] محمد عبد الحفيظ الشيخ ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام ٢٠١١ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٣١ ، السنة ٣٤ ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص١٢٢-١٢٣ .

[٧٠] مفيد الزيدي ،العرب والنظام الدولي وإرهاصات الربيع العربي،دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠١٦ ، ص١٣٦ .

[٧١]حميد حمد السعدون ، رياح التغير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي ، دراسات دولية ، العدد ٥٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص٤٢ .

[٧٢]عبدالله ناهض عباس ، المصدر السابق ، ص٩٧ .

[٧٣] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١١٧٨١ , العراق ، ٢٠١١ .

[٧٤] فيجي براشاد ، المصدر السابق ، ص٢٦٦-٢٦٧ .

[٧٥] محمد عبد الحفيظ المهدي ، العلاقات الروسية الليبية بعد عام ٢٠١١ ، ليبيا ، ٢٠١٧ ، ص١٩١ .

[٧٦] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢٨٩ .

[٧٧] فيجي براشاد ، المصدر السابق ، ص٢٧٥ .

[٧٨] ملوكي سفيان ، السياسة الخارجية الروسية والتحولات السياسية في المنطقة العربية : دراسة مقارنة لحالتي ليبيا وسوريا ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٨ ، ص١٠٧ .

[٧٩] سراب جبار ، المصدر السابق ، ص٦٠ .

[٨٠] فيجي براشاد ، المصدر السابق ، ص٣٧٥ .

[٨١] مفيد كاصد الزيدي ، العلاقات الفرنسية – الليبية ، المصدر السابق ، ص٤٩ .

[٨٢] عبدالله ناهض عباس ، المصدر السابق ، ص١٠٠ .

[٨٣] جيسون دافيدسون ، فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل ، دراسات عالمية ، العدد ١٣٤ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٤ ، ص١٧-١٨ .

[٨٤] مفيد كاصد الزيدي ، العلاقات الفرنسية – الليبية ، المصدر السابق ، ص٥١ .

[٨٥] عبدالله ناهض عباس ، المصدر السابق ، ص١٠٠ .

[٨٦] **نيكولا ساركوزي**: فرنسي من أصول مجرية ولد عام ١٩٥٣، حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ومتخصص في القانون التجاري، تولى العديد من المناصب الرسمية في فرنسا أهمها توليه رئاسة الدولة بعد فوزه في الانتخابات عام (٢٠٠٧) استمر في الرئاسة منذ هذا العام حتى (٢٠١٢) ، للمزيد ينظر : عبدالله ناهض عباس ، المصدر السابق ، ص١٠١ .

[٨٧] منى حسين عبيد ، المصدر السابق ، ص٤٥-٤٦ .

[٨٨] فيجي براشاد ، المصدر السابق ، ص٢٤٩ .

[٨٩] أحمد عبد الأمير الأنباري ، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغير في ليبيا : الدوافع والمكاسب المتوقعة ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٠١ .

[٩٠] الطاهر بنجلون ، الشرارة ويليها بالنار ، ترجمة : حسين عمر ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠١٢ ، ص١١٤ .

[٩١] مفيد كاصد الزيدي ، المصدر السابق ، ص٥١ .

[٩٢] جيسون دافيدسون ، المصدر السابق ، ص٢٤ .

[٩٣] ستيفن فلاناغان ، ليبيا : إدارة تحالف هش ، ترجمة : سميرة إبراهيم عبد الرحمن ، أوراق دولية ، العدد ١٩٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص٢٣ .

[٩٤] عبدالله ناهض عباس ، المصدر السابق ، ص١٠٢ .

[٩٥] جيسون دافيدسون ، المصدر السابق ، ص٢٤-٢٥ .

[٩٦] أمنة محمد علي ، المصدر السابق ، ص٧٧ .

[٩٧] تيسير إبراهيم قديح ، التدخل الدولي الإنساني : دراسة حالة ليبيا ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ٢٠١٣ ، ص١٥٨ .

[٩٨] عبدالله ناهض عباس ، المصدر السابق ، ص١٠٤ .

[٩٩] توفيق بوستي وسامي بخوش ، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي ، قراءة في الأبعاد الاتجاهات ، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، جامعة قالمة (الجزائر) ، ٢٠٢١ ، ص١٠١

[١٠٠] ستيفن فلاناغان ، المصدر السابق ، ص٢٣ .

[١٠١] امنة محمد علي ، المصدر السابق ، ص٧٨ .

[١٠٢] سيزار ماريا راغا غليني ، رسالة مؤرخة ٢٤ آذار ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة ، مجلس الأمن الأمم المتحدة ، رقم الوثيقة ١٨٥ / ٢٠١١ / S ، ٢٤ أذار٢٠١١ ،ص١.

[١٠٣] توفيق بوسي وسامي بخوش ، المصدر السابق ، ص١٠١ .

[١٠٤] امنة محمد علي ، المصدر السابق ، ص٧٨ .

المصادر :

اولاً : **الوثائق** :

١. ارطوغول أباكان رسالة مؤرخة ٨ حزيران ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة ٣٤٩ ، ٨ حزيران ٢٠١١ .
٢. بان كي - مون رسالة مؤرخة ٢٢ تموز ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، رقم الوثيقة ٤٥٥، ٢٢ تموز ٢٠١١ .
٣. سيزار ماريا راغا غليني ، رسالة مؤرخة ٢٤ آذار ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة ، مجلس الأمن الأمم المتحدة ، رقم الوثيقة ١٨٥ / ٢٠١١ / S ، ٢٤ أذار٢٠١١ .

٤. القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩٨ ، المعقودة في ١٧ آذار ٢٠١١ ، مجلس الأمن الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (٢٠١١)١٧/١٩٧٣ /RES أذار ٢٠١١ .
٥. نظام روما الأساسي، رقم الوثيقة A/CONF.٩/١٨٣ المؤرخة ١٧ تموز ١٩٩٨ .

ثانياً : **الرسائل والاطاريح الجامعية** :

١. ابرار جواد كاظم التميمي السياسية الخارجية القطرية والتحولات السياسية في المنطقة العربية ليبيا أنموذجاً ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٦ .
٢. تيسير إبراهيم قديح ، التدخل الدولي الإنساني : دراسة حالة ليبيا ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ٢٠١٣ .
٣. عبدالله ناهض عباس ، دور حلف شمال الأطلسي في ليبيا منذ عام ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٨ .
٤. علي محمد فرج النحلي ، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاداب والعلوم ، ٢٠١٨.
٥. ليدية زحنون ونسيمة حامق ، الدولة الفاشلة واشكالية واعادة بنائها دراسة حالة ليبيا (٢٠١١-٢٠١٨) ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ليبيا ، ٢٠١٨.
٦. محمد ضياء محمد احمد ، السياسة الامريكية تجاه ثورات الربيع العربي دراسة حالة مصر وليبيا (٢٠١١-٢٠١٧) ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٨ .
٧. ملوكي سفيان ، السياسة الخارجية الروسية والتحولات السياسية في المنطقة العربية : دراسة مقارنة لحالتي ليبيا وسوريا ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٨ .
٨. نور الهدى بن بتقة ، اشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي (٢٠١٢-٢٠١٦) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٧ .
٩- هبة حميد شمخي الكناني ، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا بعد العام ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢١ .

ثالثاً : **الكتب العربية والمعربة** :

١. حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرعب ، ط٢ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٢ .
٢. تمارا كاظم الاسدي ومحمد غسان الشبوط ، عاصفة التغير : الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية ، مركز الدراسات الانسانية ، المانيا ، ٢٠١٨.
٣. الطاهر بنجلون ، الشرارة ويليها بالنار ، ترجمة : حسين عمر ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠١٢ .
٤. عبد الستار حتيتة ، قذاف الدم يتحدث (نصف قرن مع القذافي) ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٥ .
٥. فيجي براشاد ، الربيع العربي : الشتاء الليبي ، ترجمة : منذر محمود محمد وعبد الفتاح عمورة ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١١ .
٦. لقمان عمر محمود النعيمي ، تركيا والثورات العربية ، تونس ، مصر ، ليبيا ، مركز الدراسات الاقليمية ، القاهرة ، ٢٠١٤ .
٧. محمد عبد الحفيظ المهدي ، العلاقات الروسية الليبية بعد عام ٢٠١١ ، ليبيا ، ٢٠١٧ .
٨. محمود سمير الرئتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (٢٠١١- ٢٠١٣) ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٣ .
٩. مصطفى عمر التير، الثورة الليبية ، مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠٢٠ .
١٠. مفيد الزيدي ،العرب والنظام الدولي وإرهاصات الربيع العربي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠١٦ .
١١. ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٣ .

١٢.وفاء عبد الحسين كاظم ، ليبيا ما بعد القذافي ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٢٠ .
١٣. يوسف محمد الصواني، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة ، ترجمة : لطفي زاكراوي ، بيروت ، ٢٠١٣ .

رابعاً : البحوث والدراسات المنشورة :

١. أحمد عبد الأمير الأنباري ، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغير في ليبيا : الدوافع والمكاسب المتوقعة ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .
٢. أحمد عبد السلام فاضل وبكر عبد المجيد محمد معمر القذافي ودوره في الحياة السياسية الليبية حتى عام ٢٠١١، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد (٢٣)، العدد ٤ ، جامعة تكريت ، ٢٠١٦ .
٣. امنة محمد علي ، الموقف الاوربي من الثورة الشعبية في ليبيا ، مجلة الدراسات السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ .
٤. أميرة إسماعيل العبيدي ، الموقف التركي من الثورة الليبية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٣ .
٥. أياد عبد الكريم مجيد ، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية ((تركيا)) أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٦، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٣ .
٦. بشير عبد الفتاح ، تركيا والثورات العربية ، الشرق الاوسط ، العدد ٥٢ ، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ، القاهرة ، ٢٠١١ .
٧. توفيق بوستي وسامي بخوش ، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي ، قراءة في الأبعاد الاتجاهات ، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، جامعة قالمة (الجزائر) ، ٢٠٢١ .
٨. جيسون دافيدسون ، فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل ، دراسات عالمية ، العدد ١٣٤ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٤ .
٩. حادي ابراهيم ، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية تجاه ليبيا ، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة ، العدد ٩ ، جامعة زيان عاشور ، الجزائر ، ٢٠٢١ .
١٠. حسان محمد شفيق ، الربيع العربي وحقوق الانسان ، دراسات سياسية ، العدد١ ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٢ .
١١. حميد حمد السعدون ، رياح التغير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي ، دراسات دولية ، العدد ٥٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .
١٢. دنيا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤ ،القاهرة ، ٢٠١١ .
١٣. ستيفن فلاناغان ، ليبيا : إدارة تحالف هش ، ترجمة : سميرة إبراهيم عبد الرحمن ، أوراق دولية ، العدد ١٩٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .
١٤. سراب جبار ، العلاقات الليبية –الروسية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٢٥ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣ .
١٥. عبد السلام بغدادي، تركيا والمغرب العربي دراسة في علاقات تركيا مع تونس / الجزائر / المغرب ليبيا منذ الثمانينيات وحتى منتصف عام ٢٠١١، دراسات سياسية ، العدد ٢٣، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠١٣ .
١٦. عمار جعفر العزاوي ، الثورة الليبية ، الاسباب ، التحديات والتداعيات بعد عام ٢٠١١ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٥٠ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ .
١٧. محمد السعيد عبد المؤمن آية الله روح الله الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية في ايران ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد (٣٦)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣ .
١٨. محمد عبد الحفيظ الشيخ ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام ٢٠١١ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٣١ ، السنة ٣٤ ، بيروت ، ٢٠١٥ .
١٩. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، إيران وليبيا : دراسة في علاقات البلدين السياسية ١٩٨٩-٢٠١١ ، مجلة دراسات إقليمية ، السنة ١٥ ، العدد ٤٨ ، جامعة الموصل ، ٢٠٢١ .
٢٠. محمد عبد العزيز ، القمة الاسلامية الثامنة بطهران ، مجلة امتي في العالم ، العدد ١ ، ايران ، ١٩٩٩ .

٢١. مفيد كاصد الزيدي ، العلاقات الفرنسية – الليبية : خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية ـ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٥ ، مركز الدراسات دولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .

٢٢. منى حسين عبيد ، أبعاد تغير النظام السياسي في ليبيا ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .

٢٣. مهند عبد الواحد كاظم ، نتائج التغير على العلاقة بين الدول العربية ودول الجوار الإقليمي : تركيا وايران أنموذجاً ، دراسات سياسية ، العدد ٢٥ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣ .

خامساً : **التقارير** :

١. محمد عاشور ، الثورة الليبية الاسباب ومسارات المستقبل ، تقرير عن المؤتمر الذي اقامه معهد الدراسات الامنية ، معهد الدراسات الامنية ، اثيوبيا ، ٢٠١١ .

سادساً : **الصحف** :

١. صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ٨٠٣٧ ، العراق ، ٢٠٠٠ .

٢. صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١١٧٨١ , العراق ، ٢٠١١ .